# التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

# 2022 - 2023

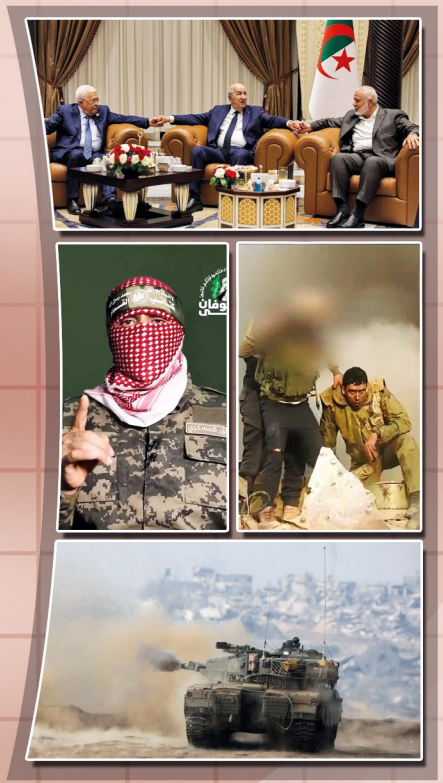


تحرير

أ. د. محسن محمد صالح



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

# التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

# 2023–2022

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

**The Palestine Strategic Report 2022–2023**

**Editor:**

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

**جميع الحقوق محفوظة ©**

**الطبعة الأولى**

**2024م – 1446هـ**

**بيروت – لبنان**

**ISBN 978-614-494-052-5**

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

**مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**

**تلفون:** + 961 21 80 36 44

**تلفاكس:** + 961 21 80 36 43

**ص.ب.:** 14–5034 **بيروت – لبنان**

**بريد إلكتروني:** info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

**يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:**

**إخراج**

**ربيع معروف مراد**

# التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023


**تحرير**

أ. د. محسن محمد صالح

**مستشارو التقرير**

أ. د. سامي العريان

أ. منير شفيق

أ. د. نظام بركات

**المشاركون**

أ. إقبال وليد عميش

د. باسم جلال القاسم

أ. ربيع محمد الدنّان

أ. ساري عرابي

د. سعيد وليد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

أ. فاطمة حسّان عيتاني

أ. د. محسن محمد صالح

د. مهند مصطفى

أ. هاني "محمد عدنان" المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

**مساعدو التحرير**

إقبال وليد عميش

فاطمة حسّان عيتاني

رنا مصطفى جرجور



Al-Zaytouna Centre For Studies & Consultations

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

# الفصل الخامس

# المشهد الإسرائيلي

# المشهد الإسرائيلي

## مقدمة

إذا كانت سنة 2022 سنة خارقة في تاريخ الكيان الإسرائيلي بتولي أكثر الحكومات تطرفاً دينياً وقومياً زمام القيادة، فإن سنة 2023 تعد سنة تاريخية فاصلة بتعرض الكيان لأقوى وأوسع اجتياح داخلي منذ تأسيسه. وهو هجوم هز أركان استقرار الكيان ونظريته الأمنية وفلسفة الملاذ الآمن للتجمع الاستيطاني الصهيوني اليهودي في فلسطين؛ وأعاد مبرر وجود الكيان وفلسفة مشروعه إلى مُربّع النقاش؛ ودفع الكيان لخوض حرب دموية شرسة على قطاع غزة لمحاولة استرجاع الصورة التي فقدها. لقد تأثر الكيان الإسرائيلي بـ"طوفان الأقصى" عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وانعكست المعركة وتداعياتها على بيئته الداخلية والإقليمية وعلى صورته ومكانته الدولية.

يعالج هذا الفصل الأوضاع السياسية الداخلية للكيان الإسرائيلي، كما يعالج الأوضاع السكانية والاقتصادية والعسكرية خلال الفترة 2022–2023.

## أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

شهدت أواخر سنة 2022 إعادة تشكيل المشهد السياسي الداخلي، ويتابع هذا المبحث الأوضاع الداخلية، ويركّز على التطورات التي سبقت أحداث 2023/10/7، والإخفاق الأمني الكبير، والحرب على قطاع غزة، من وجهة النظر الإسرائيلية الداخلية.

### 1. انتخابات الكنيست الـ 25 وتشكيل الحكومة:

عززت نتائج انتخابات الكنيست الـ 25 التي عُقدت في 2022/11/1 الصعود اليميني الديني والقومي، فقد زادت مقاعد الليكود من 30 إلى 32، وشاس Shas من 9 إلى 11، وحافظ يهود التوراة (يهدوت هتوراة) (*Yahadut HaTorah*) United Torah Judaism على مقاعده الـ 7. أما القفزة الكبرى فكانت لصالح حزب الصهيونية الدينية الذي زادت مقاعده من 6 إلى 14 مقعداً. وفي المقابل، وعلى الجانب المسمى وسطي ويساري خسر حزب العمل Labor Party 3 من مقاعده الـ 7، بينما خرج حزب ميرتس Meretz من الكنيست Knesset بخسارته لكل مقاعده الستة. وبالرغم من أن حزب يش عتيد Yesh Atid حسّن من موقعه بزيادة 7 مقاعد،

إلا أن ذلك لم يمنع من التراجع العام للأحزاب المنافسة لنتنياهو وتكتله. وقد لعبت نسبة الحسم 3.25% دوراً لصالح نتنياهو وتحالفه؛ إذ لم يتمكن ميرتس من تحقيقها بالرغم من اقترابه الشديد منها (3.16%)؛ وهو ما حدث كذلك لحزب التجمع الوطني الديمقراطي (بلد) National Democratic Assembly (Balad)، وهو حزب عربي برئاسة سامي أبو شحادة، حصل على نحو 138 ألف صوت (2.9%).[1]

لم تكن المعركة الانتخابية الإسرائيلية، كما تمّ تداوله، بين اليمين الديني والقومي وبين ائتلاف الوسط واليسار. إذ إن التوصيف الأدق هو أنها كانت بين نتنياهو (الليكود) وحلفائه المحتملين، وهم بشكل عام من التيارات الدينية والقومية؛ وبين خصوم نتنياهو الرافضين لتوليه رئاسة الحكومة، وهؤلاء يتوزعون على تيارات مختلفة يمينية ويسارية ووسطية صهيونية، بالإضافة إلى الأحزاب العربية التي لا تدخل في هذه التصنيفات. ولذلك، فإن الإعلان عن فوز نتنياهو وحلفائه بـ 64 مقعداً، كان في الواقع إعلاناً عن إفساح المجال لعودته لرئاسة الوزراء للمرة السادسة، ليتابع احتفاظه بالرقم القياسي في المدة الزمنية وفي تشكيل الحكومات في تاريخ الكيان الصهيوني.

والحقيقة أن معسكر اليمين تجاوز منذ زمن موضوع الأغلبية البرلمانية، بل إن ما يسمى قوى يسارية ووسطية تبنت في السنوات الماضية طروحات "يمينية" وكيّفت نفسها على ذلك، للتجاوب مع البيئة اليمينية التي تجتاح المجتمع الصهيوني.

وعلى سبيل المثال، فإن حزب "إسرائيل بيتنا Yisrael Beitenu" اليميني المتطرف الذي يقوده أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman والذي حصل على 6 مقاعد تمّ احتسابه مع ما يُسمى ائتلاف الوسط واليسار، نظراً لموقفه المعادي لعودة نتنياهو لرئاسة الحكومة. كما أن حزب معسكر الدولة/ المعسكر الرسمي الذي فاز بـ 12 مقعداً هو في الواقع تحالف بين حزب أزرق أبيض Blue and White برئاسة بني جانتس، وحزب أمل جديد New Hope برئاسة جدعون ساعر Gideon Sa'ar، وهو حزب يميني منشق عن الليكود، وساعر نفسه كان من كبار قادة الليكود ومنافساً لنتنياهو على رئاسة الحزب. كما انضم لحزب معسكر الدولة اثنان من قادة حزب يمينا Right Wing Union المتطرف الذي كان يقوده نفتالي بينيت هما ماتان كاهانا Matan Kahana وشيرلي بنتو Shirley Pinto وبالتالي لم يبتعد هذا الحزب عن تصنيفات اليمين. أي أن اليمين حصد في هذه الانتخابات نحو 75–80 مقعداً.

أعطى حزب الصهيونية الدينية الذي حقَّق 14 مقعداً، رسالة قوية على دوره الأساس المتوقع في حكومة نتنياهو القادمة. والحزب يُعبّر عن تيار تصاعدت قوته بشكل كبير خصوصاً في العقد الأخير، وتزايد نفوذه في الجيش والقضاء وأجهزة الكيان الصهيوني المختلفة. وهو يجمع في أيديولوجيته بين الأرثوذكسية اليهودية وبين الحركية الصهيونية. فهو أقرب إلى التدين "الحركي" وليس التقليدي، ويجمع بين التّطرُفين الديني والقومي اليهودي الصهيوني.

شكَّل نتنياهو حكومة في 2022/12/31 من الليكود ومن الأحزاب الدينية، تستند إلى أغلبية برلمانية من 64 مقعداً، وهي منسجمة في تطرفها الديني والقومي؛ ولديها قواسم مشتركة في الكثير من الملفات السياسية والاقتصادية، وخصوصاً فيما يتعلق بالقدس والتهويد والاستيطان ومسار التسوية السلمية. غير أن الوجود الوازن للأحزاب الدينية هذه المرة (32 مقعداً: 14 للصهيونية الدينية، و11 لشاس، و7 ليهدوت هتوراة) مقابل عدد المقاعد نفسها لليكود (32 مقعداً)، يعني أن هكذا حكومة ستكون أكثر تطرفاً دينياً، وأن نتنياهو سيضطر للاستجابة لعدد من طلباتها واشتراطاتها، بما في ذلك مناصب حكومية مهمة (انظر جدول 5/1).

يمكن اعتبار حكومة بنيامين نتنياهو الحكومة اليمينية "الخالصة" الأولى في تاريخ "إسرائيل" السياسي. وقد وضعت هذه الحكومة أمامها تحقيق هدفيْن مركزيين؛ الأول تعميق الاستيطان وزيادة المستوطنين في الضفة الغربية، من أجل التمهيد لضمّ الضفة الغربية أو أجزاء منها، والثاني إحداث تغيير ببنية النظام السياسي الإسرائيلي من خلال التغييرات الدستورية التي أعلن عنها وزير القضاء الإسرائيلي في بداية سنة 2023، والتي جرّت "إسرائيل" إلى موجة احتجاجات غير مسبوقة في مثابرتها وضخامة حجمها، وهو ما لم يحدث سابقاً في تاريخ الاحتجاج السياسي في "إسرائيل".

جدول 5/1: نتائج انتخابات الكنيست الـ 25 مقارنة بالكنيست الـ 23، و24[2]

| اسم القائمة* | الكنيست الـ 25 (2022/11/1) | | الكنيست الـ 24 (2021/3/23) | | الكنيست الـ 23 (2020/3/2) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الأصوات الصالحة | عدد المقاعد | عدد الأصوات الصالحة | عدد المقاعد | عدد الأصوات الصالحة | عدد المقاعد |
| الليكود | 1,115,336 | 32 | 1,066,892 | 30 | 1,352,449 | 36 |
| يش عتيد/ يوجد مستقبل** | 847,435 | 24 | 614,112 | 17 | – | – |
| الصهيونية الدينية | 516,470 | 14 | 225,641 | 6 | – | – |
| معسكر الدولة/ المعسكر الرسمي | 432,482 | 12 | – | – | – | – |
| شاس | 392,964 | 11 | 316,008 | 9 | 352,853 | 9 |
| يهود التوراة (يهدوت هتوراة) | 280,194 | 7 | 248,391 | 7 | 274,437 | 7 |
| "إسرائيل بيتنا" | 213,687 | 6 | 248,370 | 7 | 263,365 | 7 |
| القائمة العربية الموحدة United Arab List (Ra'am) | 194,047 | 5 | 167,064 | 4 | – | – |
| الجبهة العربية للتغيير The Democratic Front for Peace والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) The Democratic Front for Peace and Equality-Hadash | 178,735 | 5 | – | – | – | – |
| العمل | 175,992 | 4 | 268,767 | 7 | – | – |
| أزرق أبيض** | – | – | 292,257 | 8 | 1,220,381 | 33 |
| يمينا (اتحاد اليمين: نيسان 2019) | – | – | 273,836 | 7 | 240,689 | 6 |
| القائمة المشتركة The Joint List (حداش، والتجمع الوطني الديمقراطي (بلد)، والجبهة العربية للتغيير) | – | – | 212,583 | 6 | – | – |
| "أمل جديد" | – | – | 209,161 | 6 | – | – |
| ميرتس | – | – | 202,218 | 6 | – | – |
| القائمة المشتركة (الموحدة، وحداش، والتجمع، والتغيير) | – | – | – | – | 581,507 | 15 |
| العمل – جيشر Gesher – ميرتس | – | – | – | – | 267,480 | 7 |
| **عدد الذين يحق لهم الاقتراع** | **6,788,804** | – | **6,578,084** | – | **6,453,255** | – |
| **مجموع الأصوات الصالحة** | **4,764,742** | – | **4,410,052** | – | **4,553,161** | – |

* هناك بعض الاختصار في أسماء القوائم والأحزاب وتحالفاتها، لمحاولة تجنّب تعقيد الجدول.

** قام حزب يش عتيد بالانضمام إلى حزب أزرق أبيض قبيل انتخابات الكنيست الـ 21؛ ثم عاد للانفصال في انتخابات الكنيست الـ 24 والـ 25.



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

**نتائج انتخابات الكنيست الـ25، 2022/11/1**

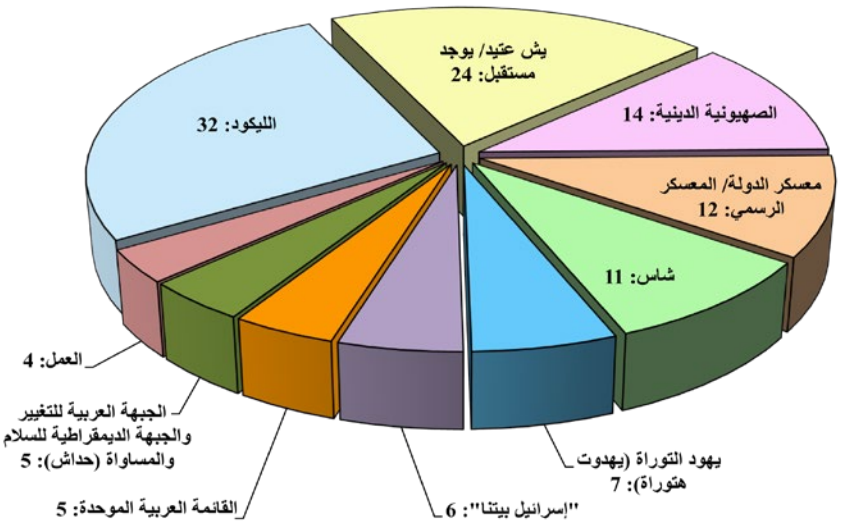


## 2. التغييرات الدستورية:

في 2023/1/4، قدَّم ياريف ليفين Yariv Levin، وزير القضاء الإسرائيلي مشروعاً للتغييرات القضائية والدستورية، وترمي الخطة إلى إحداث تغيير جوهري في مكانة ووظيفة السلطة القضائية عموماً، والمحكمة العليا خصوصاً. ويُعدُّ ليفين، منذ سنوات، من السياسيين الناقدين اللاذعين للمحكمة العليا الإسرائيلية، وقرار نتنياهو تعيينه وزيراً للقضاء كان يحمل معه تحقيق مطلب اليمين بتغيير صلاحيات السلطة القضائية، هذا المطلب الذي تحول إلى محور مهم من مشروع اليمين في الأعوام الأخيرة. عرض ليفين خطته[3] التي طمح من خلالها تحقيق التالي:

أ. فقرة "التغلب"، حيث تقترح الخطة تشريع قانون "التغلب"، والمقصود تعديل قانون أساس السلطة القضائية، والذي بموجبه يستطيع الكنيست إعادة التشريع من جديد لقانون ألغته المحكمة العليا وذلك بأغلبية 61 عضو كنيست.

ب. إلغاء بند "المعقولية"، والذي منح المحكمة العليا صلاحية إلغاء إجراءات وقرارات إدارية حكومية. للتوضيح، فإن البند الأول والثاني معنيّان بتعديل قانون أساس القضاء.

ج. تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة: بحيث تمنح سلطة أقوى للحكومة في تعيين القضاة، ومنهم رئيس المحكمة العليا، ولذلك طالب الوزير بإلغاء طريقة "الأقدمية" التي بموجبها يتم تعيين القاضي الأقدم من بين قضاة المحكمة العليا، بحيث يمنح التغيير الجديد إمكانية تعيين رئيس للمحكمة العليا حتى من خارج طاقم القضاة في المحكمة.

د. تغيير مكانة المستشارين القضائيين، حيث ترمي الخطة إلى تحويل هذا المنصب إلى منصب ثقة، بحيث يعيّن الوزير نفسه المستشار القضائي للوزارة.

لاقت الخطة معارضة شديدة من المعارضة الإسرائيلية، وحتى من السلطة القضائية نفسها، حيث خرجت رئيسة المحكمة العليا آنذاك، استر حيوت Esther Hayut، بخطاب حادٍّ ضدّ مشروع وزير القضاء، وعدّته خطراً على استقلالية السلطة القضائية، ويرمي إلى نزع صلاحياتها في الدفاع عن حقوق الفرد والمواطن أمام السلطة، ورأت أن المشروع المقترح ليس من أجل إصلاح السلطة القضائية بل للقضاء عليها، وختمت خطابها بالقول "إن معنى الخطة السيئة المقترحة هو تغيير هوية إسرائيل الديمقراطية بشكل جوهري".[4]

من بين مركبات مشروع التغييرات الدستورية، استطاعت الحكومة أن تمرر تعديلاً واحداً، وهو بند المعقولية. حيث شَّرع الكنيست يوم الإثنين 2023/7/24 بند المعقولية، من خلال تعديل قانون أساس القضاء، والذي يلغي صلاحية المحكمة العليا في التدخل والرقابة على قرارات الحكومة الإدارية. وقد صوّت لصالح القانون 64 عضواً، أي جميع أعضاء الائتلاف الحكومي، ومقاطعة المعارضة وخروجها خلال التصويت. تشير هذه النتيجة إلى أنه لم يتخلف أحد من الائتلاف الحكومي عن التصويت، وذلك بسبب تهديد نتنياهو بأنه سيقيل كل وزير لا يصوّت لصالح التعديل.

ألغت المحكمة العليا قانون المعقولية في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2023 في خضم الحرب على غزة، وعملياً أنهت المحكمة بقرارها مشروع التغييرات الدستورية، الذي توقَّف أصلاً مع اندلاع الحرب، وهي المرة الأولى التي تلغي فيها المحكمة العليا تعديلاً في قانون أساس، لم يكن قرار المحكمة بالإجماع، فقد صوَّت مع الإلغاء 8 مقابل 7 قضاة معارضين.[5]

## 3. تداعيات مشروع التغييرات الدستورية:

فور إعلان المشروع الذي حظي بدعم كافة مركبات الائتلاف الحكومي، بدأت لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست بجلسات حثيثة من أجل تحويل المشروع إلى سلسلة من اقتراحات القوانين للتصويت عليها. حمل مشروع الحكومة للتغييرات الدستورية تداعيات كبيرة، وقد وصلت تداعياتها على مستوى العلاقة مع الولايات المتحدة التي طالبت نتنياهو بعدم إجراء التغييرات إلا من خلال التوصل إلى توافق حولها، ومع ذلك فيمكن الإشارة إلى ثلاثة تداعيات على المستوى الداخلي: انطلاق حركة احتجاج شعبية غير مسبوقة في التاريخ الإسرائيلي، وبدء حركة عصيان في صفوف جنود الاحتياط، وتداعيات اقتصادية، خصوصاً على أهم قطاع اقتصادي وهو التكنولوجيا المتقدمة "هايتك" High Technology Industries "High-Tech".

### أ. انطلاق حركة احتجاج شعبية:

دفعت التغييرات الدستورية إلى انطلاق موجة من الاحتجاجات الشعبية الكبيرة التي تفاقمت مع الوقت، وتحولت إلى شبه أسبوعية شارك فيها مئات الآلاف من الإسرائيليين. وقد رأت حركة الاحتجاج أن التغييرات الدستورية تهدف إلى بناء نظام سياسي غير ديموقراطي، لذلك أطلقت حركة الاحتجاج على التغييرات الدستورية وصف "انقلاب سياسي". ضمّت حركة الاحتجاج شرائح اجتماعية متنوعة ولكن أبرزها كانت الشرائح الأشكنازية Ashkenazi العلمانية، وشرائح من اليمين الليبرالي، ولكنها لم تخلُ من نخب وشرائح شرقية علمانية أيضاً، وإن لم تكن بارزة في الاحتجاج.

أسهمت، في حركة الاحتجاج، قطاعات مهنية مختلفة، كان أبرزها قطاع الهايتك الإسرائيلي، وجزء كبير من المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، وأطباء من الجهاز الصحي، وضباط احتياط من المؤسسة العسكرية. رأت حركة الاحتجاج أن التغييرات الدستورية تهدف إلى فرض رؤية اليمين القومي – الديني على مؤسسات "الدولة"، وذلك من خلال إضعاف الجهاز القضائي في "إسرائيل". وصلت حركة الاحتجاج ذروتها بعد خطاب وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت في آذار/ مارس 2023، الذي أعلن فيه أن التغييرات الدستورية أصبحت تُشكّل خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي، وطالب بوقفها أو التوصل لإجماع عليها، وقد أعلن نتنياهو عن إقالة جالانت بعد خطابه، الأمر الذي أدخل المظاهرات في مرحلة جديدة، دفعت نتنياهو إلى تجميد إقالة جالانت وتجميد التغييرات الدستورية بشكل مؤقت. وقد عادت الاحتجاجات على خلفية تشريع وتعديل بند المعقولية في تموز/ يوليو 2023، وعملياً انتهت الاحتجاجات مع اندلاع الحرب على قطاع غزة. وبُذلت جهود كبيرة من أجل التوصل إلى توافق على التغييرات الدستورية خلال الفترة من آذار/ مارس وحتى حزيران/ يونيو، ولكنها باءت جميعها بالفشل.

عبّرت الاحتجاجات عن حالة الانقسام الشديد في المجتمع الإسرائيلي، فكل طرف شعر بالتهديد من الطرف الآخر، فالشرائح المعارضة للتغييرات الدستورية رأت أن التغييرات الدستورية تهدف إلى تغيير طابع "الدولة" وبنيتها السياسية والنظامية بشكل يتناقض مع قيمها وتوجهاتها السياسية وإرثها التاريخي، على اعتبار أن النظام السياسي هو إرث ورثته هذه الشرائح من الآباء المؤسسين الذين جاؤوا منهم. أما اليمين الديني والقومي، فقد رأى أن لا معنى لهيمنته السياسية بدون تغيير النظام السياسي بناء على توجهاته، بالإضافة إلى رؤيته أن "الدولة" عليها أن تخدم أجنداته الاستعمارية ومشروعه الديني.

### ب. التداعيات العسكرية:

حملت خطة التغييرات الدستورية تداعيات كبيرة على المؤسسة العسكرية، وذلك بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ هذه المؤسسة، حيث أعلن الآلاف من قوات الاحتياط الطوعية عن تعليق خدمتهم في الجيش بسبب التغييرات الدستورية، وزادت الأعداد بعد تشريع قانون المعقولية، وشمل وحدات مختلفة في الجيش، على نحو: السايبر Cyber، والاستخبارات العسكرية، والتكنولوجيا، والهندسة، وسلاح البحرية والجو والقوات الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، وقّع أكثر من ألف فرد من سلاح الطيران، ونحو 10 آلاف من قوات الاحتياط من وحدات عسكرية مختلفة على عرائض أعلنوا فيها عن تعليق خدمتهم الطوعية في منظومة الاحتياط، ونفّذ المئات منهم قرارهم بعد تشريع قانون المعقولية. أقلق هذا الأمر الجيش على مستوى جهوزيته العسكرية في الوحدات الفاعلة، بالإضافة إلى قلقه من وحدة الجيش الداخلية.[6]

تأثّر الجيش بالأساس من احتجاج ضباط الاحتياط في الوحدات المهمة فيه، حيث يعتمد الجيش في هذه الوحدات على الخدمة الطوعية، وليس على أفراد الجيش النظامي، بالذات في الوحدات النخبوية، لا سيّما سلاح الجو، وقد عرَّض هذا الأمر جهوزية الجيش للخطر بالإضافة إلى دخول الانقسام السياسي الخارجي لصفوفه، فظهر منقسماً بين وحداته النخبوية وبين سلاح المشاة الذين رأوا أن الاحتجاج فيه نزعة طبقية وأيديولوجية. فقد دخل الخلاف السياسي إلى الجيش بين الأفراد والوحدات، وبين النظاميين والاحتياط، وبين الوحدات المرموقة والوحدات الأخرى.

يشير تامير هايمن Tamir Hayman، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، ورئيس معهد دراسات الأمن القومي حالياً، أنه على المدى البعيد تأثّر الجيش كثيراً من التغييرات الدستورية، ويُعدد ثلاث تداعيات على الجيش:[7]

1. على المدى القصير: تتعلق بتماسك الجيش وتكتله الداخلي، حيث تمّ إدخال الجيش إلى الساحة السياسية.
2. على المدى المتوسط: حيث ستكون تداعيات التغييرات الدستورية على جهوزية وقدرات الجيش، فكلما ازداد عدد الضباط الذين لا يلتزمون بالاحتياط وطالت مدة ذلك، فإن الجيش يخسر من قدراته.
3. على المدى البعيد: تتعلق بالدافعية للتجند للجيش، وهو أمر حيوي وخطير لجودة وهوية الجيش.[8]

ويتفق العقيد احتياط أريل هايمن Ariel Heimann مع هذا التوجه، بأن تداعيات التغييرات الدستورية على الجيش لن تكون على المدى القصير، بل على المدى البعيد، وسيكون وقعها "آلاف الأضعاف" مما يشهده الجيش حالياً.[9]

### ج. التداعيات الاقتصادية:

حملت التغييرات الدستورية خطورة على قوة الاقتصاد الإسرائيلي من جوانب مختلفة، فقد حذَّر مئات الخبراء الاقتصاديين الإسرائيليين من التداعيات السلبية على قوة الاقتصاد ومكانته على المستوى الدولي، والأهم على حجم الاستثمار الخارجي في الاقتصاد الإسرائيلي، وخصوصاً في قطاع الهايتك.

وفي رسالة وقَّع عليها 200 شخص من أهم الشخصيات الاقتصادية الإسرائيلية، وعلى رأسهم بروفيسور يعقوب فرنكل Jacob Frenkel، محافظ "بنك إسرائيل Bank of Israel" السابق، حذَّروا فيها أنه على المدى البعيد، ستحمل التغييرات الدستورية تداعيات اقتصادية على النمو الاقتصادي، وعلى جودة حياة المواطن.[10]

وقد حذّر العاملون السابقون، 200 شخص، في قسم الميزانيات في وزارة المالية، من تداعيات التغييرات الدستورية على الاقتصاد، وتحديداً بعد ضعف الشيكل، وتراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع التضخم المالي، الذي سيؤدي إلى رفع الفائدة وغلاء المعيشة.[11]

لم تنحصر التحذيرات من التداعيات الاقتصادية للتغييرات الدستورية على المستوى المحلي، بل تعدى ذلك للمستوى الدولي. فقد نشر بنك الاستثمارات "جي بي مورجان تشيس JPMorgan Chase"، تقريراً عن الاقتصاد الإسرائيلي أشار فيه إلى أن التغييرات الدستورية سوف تنعكس سلباً على "إسرائيل" بكل ما يتعلق بالنمو الاقتصادي وتصنيفها الائتماني، مثلما حصل في بولندا. وبيّن التقرير أن "الأسواق في إسرائيل دخلت في حالة من عدم الاستقرار بسبب صعود التوترات الجيو–سياسية، والتي تُضاف إلى المخاوف الناشئة عن خطط الحكومة من الإصلاحات القضائية".[12]

كان القلق من نقل الكثير من الشركات إلى خارج البلاد، هو القلق الأساسي في قطاع الهايتك الإسرائيلي، حيث أن تمرير التغييرات الدستورية كان سيدفع إلى سحب الاستثمارات الخارجية في هذا القطاع، مما يؤدي إلى انتقال الكثير من الشركات الإسرائيلية للعمل خارج "إسرائيل".[13] ويزداد قلق هذا القطاع بسبب حالة التراجع الذي أصابته نهاية سنة 2022 في قدرته على جذب استثمارات جديدة، مما أدى به إلى إقالة آلاف الموظفين فيه. وحسب معطيات مؤسسة الخريطة الإسرائيلية في نيويورك Israeli Mapped in NY، فإن هنالك 400 شركة هايتك إسرائيلية تعمل في نيويورك، وفي السنة الأخيرة انتقلت عشرات الشركات للولايات المتحدة عموماً، وإلى

نيويورك خصوصاً، بسبب الأوضاع السياسية الداخلية التي تتميز بالاستقطاب الشديد، وصعود قوى اجتماعية لا تعمل (المقصود الحريديم Haredim)، وسيطرة خطاب ديني متطرف في "إسرائيل".[14]

وقد دخل قطاع الهايتك حالة من الضبابية حول مصير الاستثمار فيه، بعد بدء التغييرات الدستورية، فالكثير من المستثمرين جمَّدوا خططهم المستقبلية بالنسبة للاستثمار في القطاع حتى تتضح الصورة النهائية لهذه التغييرات، ففي تصريح لأحد المستثمرين، قال "هنالك أوامر عليا [داخل شركته] بعدم الاستثمار في قطاع الهايتك الإسرائيلي حتى تتضح صورة التغييرات التمييزية غير الديموقراطية"، وهي السياسة نفسها، برأيه التي تُوجه الشركة بعدم الاستثمار في المجر وتركيا.[15]

والخلاصة أن التغييرات الدستورية وما رافقها من انقسام داخلي، خلَّفت تداعيات كثيرة سترافق "إسرائيل" طويلاً، واحدة من هذه التداعيات كانت انهيار مؤسسات "الدولة"، وفقدان جهوزية الجيش، وضعف النخب السياسية والبيروقراطية، والذي ظهر بشكل واضح خلال عملية طوفان الأقصى.

## 4. إخفاق السابع من تشرين الأول/ أكتوبر والحرب على قطاع غزة:

أخذت عملية طوفان الأقصى تأطيرات كثيرة في الخطاب الإسرائيلي، وتُمثل هذه التأطيرات حجم الصدمة التي يمرّ بها المجتمع الإسرائيلي، وقد تباينت التأطيرات بين اعتبار الهجمات بأنها تشبه هجمات 11 أيلول/ سبتمبر على الولايات المتحدة، وبين من عدَّ الإخفاق العسكري والسياسي شبيهاً بالإخفاق في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وبين من عدَّها استمراراً للكارثة اليهودية من خلال وصف العملية بأنها أكبر "بوغروم Pogrom"، أي اعتداءات جماعية على اليهود منذ الكارثة اليهودية، واصفين حماس بـ"النازية".[16] ورأى أوري بار يوسف Uri Bar-Joseph، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة حيفا، والذي ألّف كتباً عن حرب 1973، أن الإخفاق في 7 تشرين الأول/ أكتوبر أكبر بكثير من سنة 1973؛ ففي حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 كانت جهوزية الجيش ومستواه عاليَيْن، في حين أن الإخفاق الحالي ينمّ عن فشل عسكري وسياسي كبيريْن للقيادتيْن العسكرية والسياسية معاً. كما يُشير بار يوسف إلى أن الإخفاق سنة 1973 كان إخفاقاً فردياً لبعض المسؤولين السياسيين والعسكريين، في حين أن الإخفاق في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 كان إخفاقاً مؤسساتياً مسَّ المؤسسة العسكرية والسياسية.[17]

تُعبِّر هذه التأطيرات عن حالة الصدمة وإنتاج الوعي والذاكرة في المجتمع الإسرائيلي حول هذه الهجمات، والتي تميل إلى توصيف الحدث بأنه جزء من الكارثة اليهودية، وأن المهاجمين إما "نازيين" أو "دواعش"، وأنها أكبر كارثة أصابت المجتمع اليهودي منذ الكارثة اليهودية.

يُثير هذا التوصيف والتأطير للحدث موجة من المواقف المتطرفة داخل المجتمع الإسرائيلي تجاه قطاع غزة وليس تجاه حركة حماس فقط، فقد انتشرت عبارات مثل "يجب محو غزة" أو "تسويتها في الأرض"، دون استعداد لقبول أي نوع من المساواة بين القتلى الإسرائيليين المدنيين والقتلى الفلسطينيين المدنيين، وتُفسِّر هذه الصدمة التجنيد الكبير في المجتمع الإسرائيلي، والتأييد الشامل لعملية عسكرية إسرائيلية قاسية في القطاع سواء من الجو أم من خلال دعم عملية بريّة للقضاء على حكم حركة حماس في قطاع غزة.[18]

## 5. تشكيل حكومة الطوارئ:

بعد الحرب مباشرة، تأسست حكومة طوارئ في "إسرائيل"، من خلال انضمام حزب المعسكر الرسمي بقيادة بني جانتس للحكومة. تعود فكرة تشكيل حكومة طوارئ في وقت الحرب إلى سنة 1967، حيث انضم مناحيم بيجن Menachem Begin، رئيس حزب "حيروت Herut" (لاحقاً: حزب الليكود) إلى حكومة حزب العمل برئاسة ليفي أشكول Levi Eshkol عشية اندلاع حرب حزيران/ يونيو، وقد استمرت هذه الحكومة لفترة الحرب، ومن ثم خرج منها بيجن مرة أخرى لصفوف المعارضة. وقد تأسس مجلس حرب مصغر (مطبخ عسكري) في "إسرائيل" خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وضمّ أربعة أعضاء اتخذوا القرارات المتعلقة بسير العمليات العسكرية بدون الرجوع للحكومة التي أقرت قرارات "المطبخ" بأثر رجعي. ومن هذه التجربة، على ما يبدو، استوحى المعسكر الرسمي فكرة "المطبخ الحربي" الضيق التي طرحها على نتنياهو.

تختلف حكومة الطوارئ عن حكومة الوحدة الوطنية، فالأخيرة يتم فيها توزيع حقائب وزارية بين مركبات الحكومة، وتستمر بالعمل كحكومة عادية حتى إجراء انتخابات جديدة. أما حكومة الطوارئ فإنها تعمل وقت الحرب بدون توزيع حقائب وزارية فعلية على الأعضاء الجدد فيها. ولا تعدّ قرارات مجلس الحرب ملزمة من الناحية القانونية، فعليها أن تُقر بالمجلس الوزاري المصغر لكي تأخذ طابعاً قانونياً.

في جلسة رؤساء قوائم الائتلاف الحكومي يوم الثلاثاء 2023/10/10، أقرَّت القوائم تشكيل حكومة طوارئ، بمشاركة حزب المعسكر الرسمي برئاسة بني جانتس، وإقامة مجلس وزاري مصغر جداً (مجلس حرب) يضمّ نتنياهو، وجانتس، وجادي آيزنكوت Gadi Eisenkot من المعسكر الرسمي، ووزير الدفاع يوآف جالانت، ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر Ron Dermer.[19] وقد أقرت الحكومة تشكيل هذا المجلس المصغر (مطبخ الحرب) بناء على طلب المعسكر الرسمي الذي اشترط انضمامه لحكومة الطوارئ بتشكيل هذا المجلس، واستبعاد الكثير من الوزراء في المجلس الحالي والذي وصل عددهم إلى عشرة، ومنهم

وزير الأمن القومي إيتمار بن جفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ووزير الخارجية إيلي كوهين، ووزير القضاء ياريف ليفين.

رفض حزب "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لابيد، وحزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيجدور ليبرمان الانضمام لحكومة الطوارئ، فقد اشترط لابيد انضمامه بإقالة وزراء اليمين المتطرف بن جفير وسموتريتش، في حين اشترط ليبرمان الانضمام بتصفية حركة حماس وقادتها في قطاع غزة، وعلى الرغم من أن هذه الأهداف كانت معلنة فلم ينضم ليبرمان للحكومة، وربما يعود السبب لعدم تحمس نتنياهو نفسه لانضمام ليبرمان، وعدم ثقته به.

سعى نتنياهو من حكومة الطوارئ إلى توزيع مسؤولية نتائج الحرب على شخصيات أخرى، ويدرك نتنياهو أن لجنة تحقيق رسمية سوف تُقام بعد الحرب، وسوف تفحص اللجنة، ومن بين ما ستفحصه المسؤولية عن إدارة الحرب ونتائجها والثمن الذي تمّ دفعه خلالها. لذلك فمع بقاء الحكومة الحالية، فإن المسؤولية ستكون على كاهل نتنياهو وحده، فقد حذّره وزير الدفاع جالانت في آذار/ مارس 2023 من العواقب الأمنية للتغييرات الدستورية، وصورة "إسرائيل" الضعيفة في عيون أعدائها بسبب الانقسام الداخلي. لذلك فإن تشكيل حكومة طوارئ سوف يوزع المسؤولية على أطراف أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتنياهو يحتاج الحصول على شرعية للخطوات العسكرية القادمة، وشرعيته ستكون أعلى في ظلّ وجود حكومة طوارئ، يكون في عضويتها جنرالات سابقين، وخصوصاً رؤساء هيئة أركان سابقين مثل جانتس وآيزنكوت.

أما المعسكر الرسمي فإن له مصلحة في المشاركة في قيادة دفة الحرب من هذه النقطة، والظهور أنه المنقذ لـ"إسرائيل" في ظلّ حكومة فاشلة، ومجلس وزاري غير مؤهل، وخصوصاً وأن لديه شخصيتان عسكريتان لهما تجربتهما واحترامها الشعبي الكبير (جانتس وآيزنكوت). ينسجم انضمام المعسكر الرسمي للحكومة ضمن نهج سياسي تبناه منذ اندلاع الأزمة الدستورية، وهو الظهور بأنه حزب يتعالى عن الخلافات الحزبية والسياسية من أجل مصلحة "الدولة"، وكما فعل خلال الأزمة الدستورية من خلال استجابته لكل نداءات المباحثات للتوصل لتوافق جماعي حول التغييرات الدستورية، ويأمل جانتس أنه بعد انتهاء الحرب، أن يتحول إلى حزب سلطة بلا منافس، وخصوصاً وأن مستقبل نتنياهو السياسي أصبح مشكوكاً فيه بعد هذا الإخفاق الكبير، بغضّ النظر عن النتائج النهائية للحرب.

ظهر المجتمع الإسرائيلي خلال الحرب كقبيلة واحدة، مُجمعة على الحرب والانتصار فيها، وما زال تأييد الحرب كبيراً في المجتمع الإسرائيلي وذلك على الرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبّدها الجيش في المعارك، والضغط الاقتصادي الكبير، والعيش في حالة الطوارئ، وإخلاء مئات الآلاف من الناس من منطقة الشمال والجنوب.

## 6. مستقبل نتنياهو والحرب:

بات واضحاً أن نتنياهو يُدير الحرب بناء على مصالحه السياسية الداخلية، ومحاولته البقاء في المشهد السياسي بعد أحداث 2023/10/7 التي وقعت تحت حكمه. ويرى نتنياهو في إطالة الحرب وسيلة مركزية في الحفاظ على بقائه، ومحاولة ترميم مكانته السياسية والشعبية. تلتقي مصالح نتنياهو مع مصالح المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، فالطرفان معنيان باستمرار الحرب حتى تحقيق الأهداف العسكرية منها، وهو القضاء على حركة حماس، حتى لو استمرت الحرب شهوراً عديدة أو حتى أعوام. وعلى الرغم من التوتر المتراكم بين نتنياهو وحكومته والجيش، والذي بدأ قبل 2023/10/7 واستمر خلال الحرب على غزة، فإنهما متفقان على استمرار الحرب كل لمصالحه، نتنياهو يبحث عن البقاء السياسي، في حين أن الجيش يريد استعادة هيبته التي كسرت في 2023/10/7، وغير مهتم بالمشهد والسجالات السياسية الداخلية في "إسرائيل"، ولا شكّ أن الجيش كان سيفضّل تبديل نتنياهو بشخص آخر قادم من عمق المؤسسة العسكرية، ولكن يضمن له استمرار الحرب.[20]

يعمل نتنياهو بمثابرة للحفاظ على حكمه، فبالإضافة إلى إطالة الحرب، وتصريحاته المتكررة بأنه لن يوقف الحرب حتى القضاء على حركة حماس، فإنه عمل على تثبيت حكومته من خلال الحفاظ على مصالح مركّباتها المختلفة، فقد حافظ على الميزانيات المخصصة للأحزاب الدينية الأرثوذكسية في الموازنة العامة لسنة 2023 في أعقاب الحرب، ولم ينفذ تقليصات جوهرية في الأموال المخصصة للتعليم الديني. كما أنه دعم مساعي وزير الأمن القومي إيتمار بن جفير في توزيع السلاح على الناس، وإقامة فرق حراسة محلية مسلحة في البلدات اليهودية، والتي وصل عددها لنحو 750 فرقة حراسة. وتوافق مع اليمين الاستيطاني، الذي يمثله حزب الصهيونية الدينية برئاسة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، فيما يتعلق بتجميد الأموال المخصصة للسلطة الفلسطينية، وتصريحه بأنه لن يسمح بعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة.

وينتج نتنياهو، إلى جانب تصميمه على إطالة الحرب، وتثبيت أركان حكومته، سردية يمينية لأحداث 2023/10/7 لتسويقها لقواعد اليمين، وتتمحور هذه السردية في النقاط التالية:

- أن المؤسسة العسكرية والأمنية هي المسؤولة عن إخفاق 2023/10/7، فهي من تقع على عاتقها مهمة الإنذار بتحضيرات حماس بتنفيذ هجوم كبير في جنوب "إسرائيل".
- تحميل الاحتجاجات الشعبية التي خرجت في "إسرائيل" ضدّ حكومته بسبب التغييرات الدستورية التي كانت تنوي الحكومة تنفيذها، والعصيان العسكري الذي رافق هذا الاحتجاج، وخصوصاً في سلاح الجو الإسرائيلي، مسؤولية الانطباع الذي وصل لأعداء "إسرائيل" أن الأخيرة منقسمة داخلياً، وأن المؤسسة العسكرية ضعيفة بسبب رفض الخدمة العسكرية.

- تحميل اتفاقيات أوسلو وفكّ الارتباط عن قطاع غزة سنة 2005، مسؤولية الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث إن هذه الأحداث هي التي أدت إلى صعود حركة حماس كقوة عسكرية، بسبب غياب السيطرة العسكرية والأمنية على الضفة الغربية وقطاع غزة.

يهدف نتنياهو إلى تقديم صورة انتصار في الحرب، يستطيع من خلالها التغطية على إخفاق 2023/10/7، وتثبيت مركبات حكومته، وإعادة تشكيل وبناء قواعده الانتخابية حول قيادته لليمين و"إسرائيل".[21] ويدرك نتنياهو أن بقاءه في السلطة يتعلق في إقناع مؤيديه بدعمه بعد الحرب، وهكذا يراهن على غياب إجماع في الشارع الإسرائيلي على خروجه من المشهد. وفي تحليل للاستطلاعات التي أجريت في المجتمع الإسرائيلي منذ بداية الحرب، ظهر أن التغيير الأساسي الذي أحدثه نتنياهو هو في إعادة تجميع قواعده التقليدية حول قيادته من جديد. وفي الاستطلاع الأخير للقناة 13 أو Channel 13 الإسرائيلية، تبين أن 72% من الإسرائيليين يؤيدون استقالة نتنياهو فوراً أو بعد الحرب مباشرة (31% عليه الاستقالة فوراً، و41% عليه الاستقالة مباشرة بعد انتهاء الحرب)، وعند فحص مواقف الذين صوتوا لمركبات الحكومة في الانتخابات الأخيرة، يشير الاستطلاع إلى أن 70% يؤيدون بقاء نتنياهو في الحكم حتى بعد انتهاء الحرب، وفقط 20% منهم يعتقدون أن عليه الاستقالة بعد الحرب.[22]

## 7. السجال الإسرائيلي حول أهداف الحرب:

يشير السجال في المجتمع الإسرائيلي إلى تحول، تدريجي بطيء، في الثقة بقدرة "إسرائيل" على تحقيق أهداف الحرب، المعلنة بشكل رسمي في القضاء على حركة حماس، واستعادة المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة. ويمكن الإشارة إلى أن السجال يدور حول النقاط التالية:

أ. التناقض الجوهري بين هدفيّ الحرب: القضاء على حماس وتحرير المحتجزين، فلا يمكن تحقيقهما معاً، وتحقيق واحد منهما سيعني التنازل عن الآخر، فالذهاب إلى حرب طويلة هدفها المعلن هو القضاء على البنية المدنية والعسكرية لحركة حماس وسيكون ثمنه تعريض حياة المحتجزين للخطر، وربما موتهم جميعاً، سواء جراء القصف والعمليات العسكرية الإسرائيلية، أم كما يزعم بعض الخبراء، جراء قتلهم من طرف آسريهم عندما يشعرون أن نهايتهم اقتربت. في المقابل، فإن استعادة المحتجزين الإسرائيليين أحياء سيكون معناه التنازل عن هدف القضاء كُلياً على البنية المدنية والعسكرية لحركة حماس، التي أعلنت أن أي حديث عن صفقات تبادل أسرى ورهائن سيكون فقط بعد وقف لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة. وهذا ما دفع رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت Ehud Olmert إلى المطالبة بوقف الحرب من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تحرير المحتجزين الإسرائيليين، الذي يجب أن يكون برأيه الهدف الأساسي من الحرب.[23]

ب. مدى واقعية فكرة القضاء على حركة حماس: فهذا الهدف أصبح في نظر الكثير من الإسرائيليين هدفاً غير واقعي ولا يمكن تحقيقه، أو أن تحقيقه يعني استمرار الحرب لسنوات واحتلال قطاع غزة وما يترتب على ذلك من تكاليف اقتصادية، وعسكرية، وبشرية، ودولية. لذلك تحوّل الالتفاف الجماهيري حول هذا الهدف إلى بداية التشكيك في واقعية تحقيقه، أو أن تحقيقه يتأتى من خلال الأدوات العسكرية فقط.[24]

ج. تحييد السياسة في زمن الحرب: فمع بداية الحرب تمّ الإجماع على تحييد الخلافات السياسية والحزبية جانباً، والحديث عن أهمية الوحدة في زمن الحرب، حتى لو استدعى ذلك، في نظر المعارضين للحكومة، في عدم مطالبة نتنياهو بالاستقالة، وحتى الانضمام لحكومة وحدة وطنية، والتي تمخضت بالنهاية عن حكومة طوارئ. ففي بداية الحرب، أعلن رئيس المعارضة يائير لابيد عن استعداده المشاركة في الحكومة، ورفض المطالبة باستقالة نتنياهو بسبب 2023/10/7. ولكن هذا الإجماع تصدّع بعد عدة أسابيع باتجاه مطالبة نتنياهو بالاستقالة، حيث غيّر لابيد موقفه السابق مطالباً نتنياهو بالتنحي عن الحكم.[25] كما أن شعار الحرب "معاً ننتصر" لم يعد محل إجماع في المجتمع الإسرائيلي، فقد ظهرت الخلافات السياسية من جديد، حتى إن تياراً في حزب المعسكر الرسمي برئاسة بني جانتس طالب بالانسحاب من الحكومة،[26] وبدأت المظاهرات بالخروج للمطالبة باستقالة نتنياهو.

لا تملك "إسرائيل" تصوراً سياسياً واضحاً أو على الأقل تصوراً توافقياً على اليوم التالي، هنالك توجهات متباينة داخل الحكومة بهذا الشأن، وهي واحدة من نقاط الخلاف بين "إسرائيل" والولايات المتحدة. والمفارقة في هذا الصدد، أن الولايات تدعم "إسرائيل" في حربها عسكرياً وديبلوماسياً واقتصادياً، ولكن "إسرائيل" هي العائق الأساسي أمام التصور السياسي الأمريكي لليوم التالي، طبعاً كل ذلك على فرض أن "إسرائيل" نجحت في تحقيق أهدافها. التصور الأمريكي هو عودة ما تطلق عليه سلطة فلسطينية متجددة إلى قطاع غزة، أما التصورات الإسرائيلية تبدأ من الترانسفير وعودة الاستيطان للقطاع، مروراً بفكرة إدارة مدنية فلسطينية محلية على غرار روابط القرى في الضفة الغربية في أواخر السبعينيات، وانتهاء بالسيطرة الأمنية العسكرية على قطاع غزة. وكان نتنياهو قد نشر مقالاً في "وول ستريت جورنال The Wall Street Journal" أشار فيه إلى رؤيته للأفق السياسي لقطاع غزة، المتمثل في ثلاثة محاور، هي: القضاء على حركة حماس، وتحويل غزة إلى منطقة منزوعة السلاح، و"تعليم الفلسطيني وتثقيفه على عدم كراهية اليهود"!![27] بالرغم من أن جوهر المشكلة يكمن في احتلال الصهاينة اليهود لأرض الفلسطيني، ومصادرة أملاكه، وامتهان كرامته، وحرمانه من حقوقه الإنسانية الطبيعية. ويرفض نتنياهو حسم الموضوع في الحكومة بسبب خوفه من تفكيك حكومته والذهاب إلى انتخابات سيخسر فيها حتماً.

## ثانياً: المؤشرات السكانية

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2023 بنحو 9.842 ملايين نسمة، بينهم 7.208 ملايين يهودي، أي ما نسبته 73.2% من السكان. وذلك مقارنة بنحو 9.662 ملايين نسمة، بينهم 7.101 ملايين يهودي، أي ما نسبته 73.5% من السكان في نهاية سنة 2022. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدّرته الدائرة سنة 2023 بنحو 2.079 مليون، مقارنة بنحو 2.039 مليون سنة 2022، أي ما نسبته 21.1% من السكان (انظر جدول 5/2). وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (389 ألفاً تقريباً)[28] والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.665 مليون سنة 2023، أي نحو 16.9% من السكان.

وقد صنفت دائرة الإحصاء الإسرائيلية سنة 2023 نحو 554 ألف شخص على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 5.6%، مقارنة بنحو 522 ألفاً سنة 2022. وهؤلاء "الآخرون" هم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية، ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو ممن يتعاملون مع اليهود كقومية، ولا يتعاملون مع اليهودية كانتماء ديني، أو من غير اليهود، أو من المسيحيين غير العرب.

وبحسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية فإن القدس هي المدينة الأكبر في فلسطين المحتلة وإنَّ سكانها يمثلون 10% من مجمل السكان في دولة الاحتلال؛ حيث وصل عدد سكان القدس في نهاية سنة 2022 إلى نحو 979 ألفاً، من بينهم نحو 595 ألف مستوطن ونحو 384 ألف فلسطيني، أي ما يقارب 39.2%.[29] وبناء على تقديرات إسرائيلية فإن عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس سنة 2023 يبلغ نحو 845 ألف مستوطن، حيث كان عدد اليهود نحو 800 ألف مستوطن في سنة 2021، وحيث ذكر تقرير موقع إحصائيات السكان اليهود في الضفة الغربية WestBankJewishPopulationStats.com أن نسبة نمو المستوطنين زادت إلى 2.5% سنة 2022 و3% سنة 2023؛ أما التقديرات الفلسطينية الصادرة عن معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) فتذكر أن عدد المستوطنين بلغ نحو 954 ألفاً في سنة 2022.[30]

جدول 5/2: أعداد السكان في "إسرائيل" – سنوات مختارة[31]

| السنة | الإجمالي | اليهود | العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان) | آخرون |
|---|---|---|---|---|
| **2005** | 6,990,700 | 5,313,800 | 1,377,100 | 299,800 |
| **2010** | 7,695,100 | 5,802,400 | 1,573,100 | 319,600 |
| **2015** | 8,463,400 | 6,334,500 | 1,757,800 | 371,100 |
| **2020** | 9,289,800 | 6,873,900 | 1,957,300 | 458,600 |
| **2021** | 9,453,000 | 6,982,600 | 1,997,800 | 472,500 |
| **2022** | 9,662,000 | 7,101,400 | 2,038,800 | 521,900 |
| **2023** | 9,842,000 | 7,208,300 | 2,079,300 | 554,400 |

أعداد السكان في "إسرائيل" 2021–2023

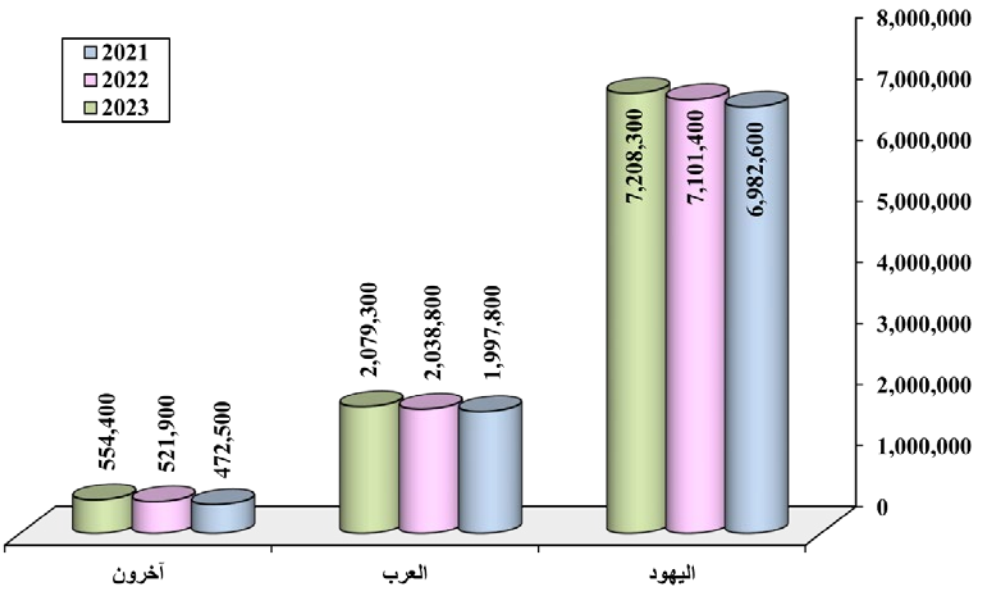


وفي سنة 2022 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 2.2%؛ والحقيقة أن ارتفاع هذه النسبة عن المؤشرات السنوية المعتادة يعود إلى أن 38% من الزيادة كانت بسبب قدوم أعداد أكبر من المهاجرين اليهود معظمهم من روسيا وأوكرانيا (0.84% من معدل الزيادة 2.2%)، أي أن الزيادة الفعلية الناتجة عن النمو الطبيعي بسبب المواليد لم تتجاوز 1.4%.[32] وبلغت الزيادة نحو 1.86% في سنة 2023؛ بنسبة زيادة لليهود في سنة 2023 بلغت 1.5%، وللعرب بمن فيهم

شرقي القدس والجولان 1.99%. واستناداً إلى بيانات النمو السكاني، يتوقع أن يصل عدد السكان في "إسرائيل" إلى 10 ملايين في نهاية سنة 2024، في الأوضاع المعتادة. غير أن معركة طوفان الأقصى، وما أحدثته من اهتزاز عميق في نظرية الأمن الإسرائيلي، وفكرة الملاذ الآمن لليهود، قد أربكت كافة التوقعات بشأن النمو السكاني اليهودي. ويصعب تقديم أي توقعات سكانية مستقبلية في ضوء أن هذه المعركة ما زالت محتدمة حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

ووفق إحصائيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية والمكتبة الافتراضية اليهودية Virtual Library Jewish لسنة 2021، فقد بلغ متوسط العمر في "إسرائيل" 80.5 عاماً للرجال، و84.6 عاماً للنساء، وقد تمّ تصنيف "إسرائيل" في المرتبة الثامنة عالمياً من حيث ارتفاع معدل متوسط العمر، حيث تتقدم على العديد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وكندا وإيطاليا وفرنسا وغيرها.[33] ومن بين اليهود الذين تبلغ أعمارهم 20 عاماً فأكثر، هناك 44% يعرّفون أنفسهم بأنهم علمانيون، ويُعرّف 21% أنفسهم بأنهم محافظون لكن ليسوا متدينين، وهناك 12% يرون أنفسهم متدينين محافظين، وهناك 12% متدينون، و11% أرثوذكس متشددون.[34]

وفي سنة 2018، تجاوزت خصوبةُ المرأة اليهودية خصوبةَ المرأة العربية لأول مرة، وبلغ المعدل بين النساء اليهوديات اللاتي يعشن في "إسرائيل" ومستوطنات الضفة الغربية 3.05 مقابل 3.04 للنساء العربيات، وبلغ معدل الخصوبة الإجمالي 3.17 طفل لكل امرأة، وذلك سنة 2018. ووصلت هذه النسبة إلى 3.03سنة 2022، وكان الانخفاض معظمه في المجتمعات الإسلامية (3.2 إلى 2.91)، والدرزية (2.16 إلى 1.85)، والمسيحية (2.06 إلى 1.68).[35]

## فلسطينيو 1948:

يجدر الانتباه إلى أن الإحصائيات الإسرائيلية تدمج فلسطينيي شرقي القدس وسوريي الجولان مع فلسطينيي 1948؛ ولذلك يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار. أما بالإشارة إلى التوزيع الديني لفلسطينيي 1948، فوفق معطيات نهاية سنة 2022، هناك نحو 1.747 مليون من المسلمين (السُّنَّة) بنسبة 85.7%، ونحو 150 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.4%، ونحو 140 ألفاً من المسيحيين بنسبة 6.8%.[36]

وقد عانى مجتمع فلسطينيي 1948 بشكل كبير من انتشار الجريمة والجريمة المنظمة وفوضى انتشار السلاح غير المرخَّص. كما عانى فلسطينيو الـ48 من تقاعس السلطات المسؤولة وتواطؤ الشرطة الإسرائيلية مع عصابات الجريمة؛ فيما يبدو سعياً إسرائيلياً غير معلن لإيجاد بيئة طاردة للفلسطينيين.

ومع تولي الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة الحكم في نهاية سنة 2022، حدث تصاعدٌ حادٌ ومضاعف في أعداد ضحايا العنف والجريمة في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 في المجتمع العربي الفلسطيني في "إسرائيل". وبحسب التقرير السنوي لمركز أمان – المركز العربي لمجتمع آمن، حول أعداد ضحايا العنف والجريمة في المجتمع العربي مع نهاية سنة 2023، وصل عدد الضحايا مع نهاية 2023 إلى رقم قياسي غير مسبوق بلغ 247 ضحية، وهو ما يشكّل ارتفاعاً بنسبة 122% مقارنة بسنة 2022 الذي بلغ عدد الضحايا فيه 111 ضحية. وتُعدُّ اللد البلدة العربية الأكثر معاناةً من العنف والإجرام بواقع 18 قتيلاً، تليها الناصرة بواقع 16 قتيلاً، ثم رهط 14 قتيلاً. وتشير المعطيات إلى ارتفاع في أعداد الضحايا القاصرين دون سن الـ 17 بنسبة 33%، حيث وصل عددهم سنة 2023 إلى 14 ضحية، بينهم جنين في رحم أمه، مقارنة بـ 9 ضحايا سنة 2022؛ وارتفاع في أعداد الضحايا النساء سنة 2023 بنسبة 45%، واللاتي بلغن 16 ضحية مقابل 11 ضحية سنة 2022.[37]

وأفادت صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية، أنّه بعد معركة طوفان الأقصى، تقدّم نحو 256 ألف إسرائيلي بطلبات للحصول على تراخيص لحمل السلاح، ونقلت الصحيفة عن المدير العام السابق لوزارة الأمن القومي الإسرائيلية تومر لوتان Tomer Lotan قوله إن الحكومة الإسرائيلية أصدرت 13 ألف ترخيص لحمل الأسلحة النارية في سنة 2022، كما أصدرت 23 ألف ترخيص منذ بداية سنة 2023 وحتى 2023/10/7. وأضاف لوتان أنه بعد عملية طوفان الأقصى وحتى أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 تمّت الموافقة على 26 ألف ترخيص جديد لحمل السلاح في أقل من 8 أسابيع، في حين تلقى 44 ألف إسرائيلي آخر "موافقة مشروطة". وحذّر لوتان من أن "إسرائيل" ستدفع "ثمناً باهظاً" لانتشار الأسلحة الخاصة، حيث ستشهد المزيد من حوادث إطلاق النار وحالات الانتحار والصراعات اليومية التي تتصاعد إلى مسلحة.[38]

ومن جهة أخرى، زاد التحريض في الأوساط الإسرائيلية الصهيونية ضدّ فلسطينيي 1948 وضدّ الفلسطينيين عموماً. ووفق مؤشر العنصرية والتحريض في المحادثات العامة المنشورة باللغة العبرية على الإنترنت خلال سنة 2022، الذي نشره المركز العربي لتطوير الإعلام في 2023/3/28، فقد شهدت سنة 2022 ازدياداً ملحوظاً في حجم الخطاب العنيف تجاه الجمهور العربي والفلسطيني، حيث ارتفع الخطاب العنيف بما نسبته 10% مقارنة بسنة 2021، ووصل عدد المنشورات العنيفة المنشورة عبر الشبكات باللغة العبرية إلى 685 ألف محادثة، مقارنة بـ 620 ألف منشور عنيف خلال سنة 2021.[39]

## الهجرة اليهودية:

قدِمَ إلى "إسرائيل" خلال سنة 2023، حسب دائرة الإحصاء المركزية، 45,985 مهاجراً، مقارنةً بـ 74,714 مهاجراً و25,497 مهاجراً في سنتي 2022 و2021 على التوالي، وقد تضاعف عدد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" سنة 2022 ثلاثة أضعاف السنة عن التي سبقتها، ويرجح أن يكون السبب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، حيث كانت نسبة القادمين من روسيا 58% ومن أوكرانيا 21.3% من المهاجرين لتلك السنة.[40] من ناحية أخرى، أشارت دائرة الإحصاء الإسرائيلية أنه منذ من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، حدث انخفاض كبير في عدد المهاجرين إلى "إسرائيل" بسبب معركة طوفان الأقصى، وظروف الحرب والعدوان على قطاع غزة (انظر جدول 5/3).

وذكرت الإحصائيات أن عدد المهاجرين إلى "إسرائيل" منذ إقامته سنة 1948 بلغ 3.4 ملايين، منهم 46.2% وصلوا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي سنة 1990.[41] وتظهر هذه الأرقام استقراراً نسبياً في معدل الهجرة في الفترة 2005–2023، غير أنها تظلّ معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتهم على نحو واسع.

وتشير المعطيات الأولية إلى تصاعد الهجرة اليهودية المعاكسة من "إسرائيل" إلى الخارج نتيجة معركة طوفان الأقصى وفقدان المجتمع اليهودي الصهيوني الشعور بالأمن والاستقرار، وأن نحو 370 ألف يهودي على الأقل غادروا الكيان في الشهرين الأوليين للحرب.[42]

**جدول 5/3: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2023[43]**

| السنة | 1994–1990 | 1999–1995 | 2004–2000 | 2009–2005 | 2014–2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 609,322 | 346,997 | 182,208 | 86,859 | 91,129 |

| السنة | 2019–2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | المجموع الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 142,640 | 19,676 | 25,497 | 74,714 | 45,985 | **1,625,027** |

ووفقاً لتقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن ما بين 560–596 ألف إسرائيلي يعيشون في الخارج حتى نهاية سنة 2016، وبما لا يشمل عدد الأطفال الذين ولدوا لهم في أثناء وجودهم خارج البلاد.[44]

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2019، ما عدا الفترة 2020–2023.

**أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2023**

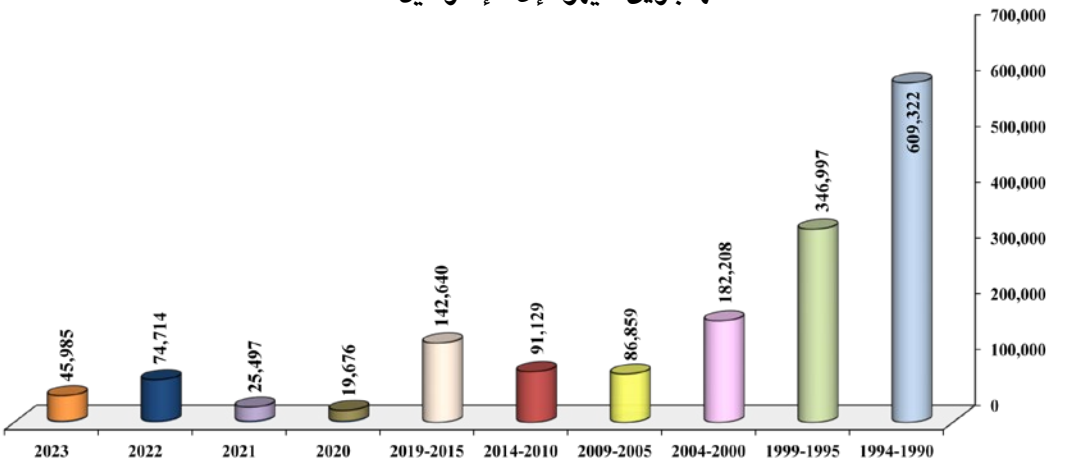


## يهود العالم:

يُقدّر عدد اليهود في العالم بنحو 16.783 مليون نسمة في بداية سنة 2023، تعيش غالبيتهم العظمى في الولايات المتحدة و"إسرائيل". ويُعدُّ هذا الرقم قفزة في تقديرات أعداد اليهود مقارنة بالسنوات الماضية. وترجع أسباب الزيادة "المفاجئة" في الأرقام التي اعتادت المصادر نفسها نشرها، أنها ضمَّت إليها مؤخراً أولئك اليهود الذين لا يؤمنون باليهودية ديناً، والأبناء الذين يكون أحد والديهم من اليهود، ومعظمهم في الولايات المتحدة.

وفي مطلع 2023، كان يقيم في الولايات المتحدة نحو 7.5 ملايين يهودي، حيث تمثل التجمّع الأكبر لليهود في العالم، بنسبة 44.7%، تليها "إسرائيل" بنحو 7.2 ملايين (42.9%)، ثم فرنسا وكندا وبريطانيا وغيرها.

وبحسب الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel، يعيش نحو 27 ألف يهودي في بلدان ذات أغلبية مسلمة، حيث يتواجد نحو 14 ألف يهودي في تركيا، و9 آلاف في إيران، وألفين في المغرب. وأشارت الوكالة أنه إذا ما تمّ إضافة اليهود المؤهلين للحصول على الجنسية الإسرائيلية بموجب قانون العودة، الذي يتطلب وجود جدٍّ واحد على الأقل، فإن عدد اليهود في العالم سيصل إلى 25.5 مليون نسمة.[45]

وكان سرجيو ديلا بيرجولا، المتخصص بالشؤون الديموجرافية والناشط في الوكالة اليهودية، قد أشار إلى أن عدد اليهود في الولايات المتحدة يبلغ نحو 6 ملايين نسمة سنة 2020؛ بينما يشير استطلاع أجراه معهد بيو للأبحاث Pew Research Center إلى أن عدد اليهود في الولايات المتحدة في السنة نفسها بلغ 7.5 ملايين نسمة، بزيادة قدرها 800 ألف عن سنة 2013.

وقد اعتمدت المكتبة الافتراضية اليهودية هذا العدد لاحقاً، ولكن اعتباراً من بداية سنة 2023. وظهر تقدير آخر سنة 2020 في الكتاب السنوي اليهودي الأمريكي Jewish Year American Book لإيرا شيسكين Ira Sheskin وأرنولد داشيفسكي Arnold Dashefsky أن عدد اليهود في الولايات المتحدة يبلغ 7.3 ملايين نسمة، وهو عدد قريب لما قدره استطلاع معهد بيو. ووفقاً لإيرا شيسكين فإن غالبية علماء الاجتماع الأمريكيين يقبلون هذا الاختلاف في الأرقام باعتبارها تقديرات معقولة، وأوضح أن ديلا بيرجولا لم يحسب 1.5 مليون شخص يُعرفون بأنهم "يهود بلا دين".[46] أي ينتمون لليهودية كقومية وليس كدين. ولذلك، فضّلنا في هذا التقرير تثبيت الأرقام الجديدة المحدثة لدى أبرز المصادر المتخصصة.

وبلا شكّ، فإن هذا التباين الكبير في تقدير أعداد اليهود، الذي يرجع أساساً لتعريف من هو اليهودي، يجعل الأمر مربكاً للمتابعين؛ لكنه على كل حال لا ينفي ضآلة عدد اليهود على مستوى العالم، وتركزهم بنسبة تزيد عن 87% في بلدَيْن اثنَيْن، ونسبة النمو البطيئة بشكل عام لأعدادهم؛ كما يؤكد حالة "الذوبان" في المجتمعات الأخرى، وانعكاس مشاكل العولمة وتحدياتها على يهود العالم.

**جدول 5/4: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2023**[47]

| البلد | الولايات المتحدة | "إسرائيل" | فرنسا | كندا | بريطانيا | الأرجنتين | روسيا | ألمانيا | أستراليا | باقي الدول | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد (بالألف نسمة) | 7,500 | 7,208 | 440 | 398 | 312 | 171 | 132 | 125 | 117 | 380 | **16,783** |
| النسبة (%) | 44.7 | 42.9 | 2.6 | 2.4 | 1.9 | 1 | 0.8 | 0.7 | 0.7 | 2.3 | **100** |

**نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2023 (%)**

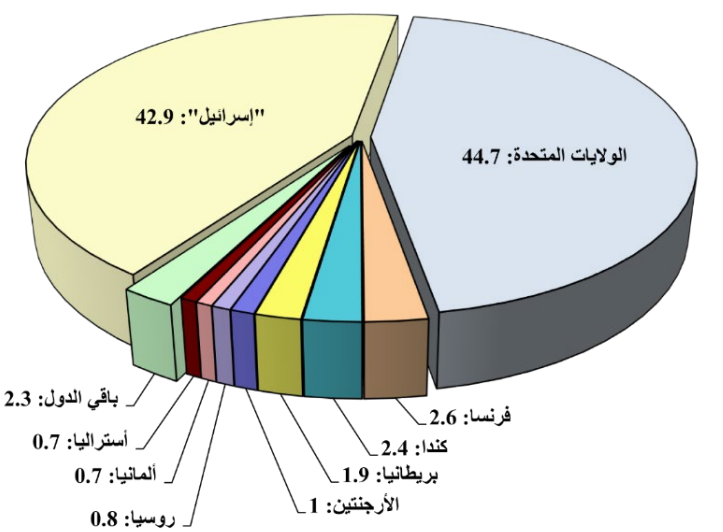

## ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية

تعيش "إسرائيل" حالة اقتصادية متقدمة مقارنة بمستويات الحياة والبيئات الاقتصادية بدول الشرق الأوسط. وهي حالة تعيش على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وثرواته الطبيعية، وتستفيد من الدعم الأمريكي ومن النفوذ في العالم الغربي؛ كما تستفيد من غياب المخاطر الرسمية العربية، ومن التطبيع مع العديد من البلدان العربية. غير أن معركة طوفان الأقصى وجّهت ضربة قاسية للاقتصاد الإسرائيلي، وأفقدته حالة الاستقرار والأمان، وأوجدت بيئة طاردة للاستثمارات.

وبشكل عام، عانى الاقتصاد الإسرائيلي من عدد من المصاعب في الفترة 2020–2023، التي أمكن تجاوزها، سواء بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19)، أم بسبب المقاومة الفلسطينية، فقد ارتفع العجز الحكومي إلى 11.6% والدَّين العام إلى 72.6% من الدخل القومي سنة 2020،[48] بالإضافة إلى خسائر بلغت 2.14 مليار دولار بسبب العدوان على قطاع غزة في معركة "سيف القدس" في أيار/ مايو 2021.[49] أما معركة طوفان الأقصى فقد شطبت عدة سنوات من النمو الاقتصادي، وتجاوزت الخسائر المباشرة وغير المباشرة كل الأرقام والإحصائيات السلبية التي شهدتها "إسرائيل" خلال حروبها السابقة.

فقد شهد الشيكل انخفاضاً يزيد عن 5% من قيمته مقابل الدولار، ووصل إلى أدنى مستوياته منذ سنة 2012، حيث وصل إلى 4.08 شيكل، وذلك بالرغم من التدخل المباشر من قبل "بنك إسرائيل"، الذي قام بضخّ نحو 30 مليار دولار لاحتواء الطلب المتزايد على الدولار، كما قام ببيع 8.2 مليار دولار من النقد الأجنبي في تشرين الأول/ أكتوبر كخطوة أولى للحيلولة دون تفاقم أكبر في سعر صرف الشيكل.[50]

وفي 2024/1/22، أطلق محافظ "بنك إسرائيل"، أمير يارون Amir Yaron، تحذيراً بشأن تكاليف الحرب على قطاع غزة، مشيراً إلى أنها قد تبلغ 255 مليار شيكل (68 مليار دولار).[51] وتشير تقديرات "بنك إسرائيل" إلى نمو اقتصادي بنسبة 1.5% فقط سنة 2023؛ وبينما كانت تشير بيانات "بنك إسرائيل" وصندوق النقد الدولي إلى نمو اقتصادي سنة 2024 بنسبة 3.4%، فإن توقعات ما بعد الحرب تشير إلى نمو بنسبة 0.4% فقط خلال سنة 2024.[52] وفي نيسان/ أبريل 2024 نشر "بنك إسرائيل" تقريراً حذّر فيه من التأثير العميق لتراجع سوق البناء على الاقتصاد الفلسطيني، مما قد يتسبب بانخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنحو 25 مليار شيكل (نحو 6.8 مليار دولار). وقدّر التقرير أن الأضرار المباشرة الناجمة عن انكماش قطاع البناء بنسبة 50% تبلغ 14 مليار شيكل (نحو 3.8 مليار دولار)، أي ضعف التقديرات الأولية لوزارة المالية الإسرائيلية.[53] وما زال من السابق لأوانه إعطاء توقعات قريبة إلى الدقة في ظلّ استمرار العدوان على قطاع غزة، وقوة المقاومة، وحالة اللا استقرار في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية الإسرائيلية.

## الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، وفق تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، لسنة 2023 ما مجموعه 1,868.4 مليار شيكل (نحو 506 مليارات دولار)، مقارنة بـ 1,763.8 مليار شيكل (نحو 525 مليار دولار) سنة 2022، و1,582 مليار شيكل (نحو 490 مليار دولار) سنة 2021. ووفق هذه التقديرات، فإن الناتج المحلي سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 5.9% لسنة 2023، و11.5% لسنة 2022، و11.6% لسنة 2021. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أنَّ نسبة النمو انخفضت بنسبة 3.6% سنة 2023، بينما ارتفعت بنسبة 7.2% سنة 2022، وبنسبة 18.8% سنة 2021 مقارنة بالسنة التي سبقتها (انظر جدول 5/5). مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية، وهي مصادر تقوم بتحديث البيانات وإجراء تعديلات عليها بين فترة وأخرى.

**جدول 5/5: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2015 و2020-2023 بالأسعار الجارية[54]**

| السنة | إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل) | إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار) | سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي) |
|---|---|---|---|
| **2015** | 1,176,638 | 302,953 | 3.8839 |
| **2020** | 1,417,344 | 412,414 | 3.4367 |
| **2021** | 1,581,860 | 489,846 | 3.2293 |
| **2022** | 1,763,806 | 525,302 | 3.3577 |
| **2023** | 1,868,446 | 506,395 | 3.6897 |

**إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2015 و2020-2023 (بالمليون دولار)**

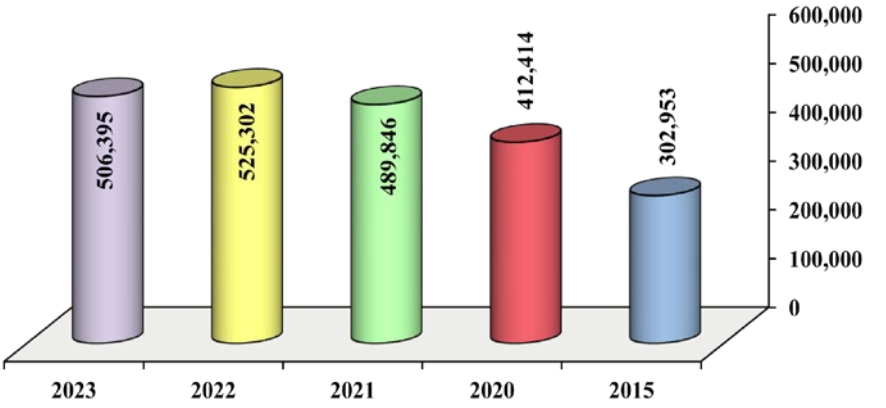

## معدل دخل الفرد:

وحسب الإحصائيات فإن معدل دخل الفرد الإسرائيلي سنة 2023 بلغ 191,508 شيكل (نحو 52 ألف دولار)، مقارنة بـ 184,672 شيكل (55 ألف دولار) سنة 2022، و168,869 شيكل (52,293 دولار) سنة 2021. ووفق هذه الإحصائيات، فإن معدل دخل الفرد سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 3.7% سنة 2023، و9.4% لسنة 2022، و9.8% لسنة 2021. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن هذه النسبة سجلت تراجعاً مقداره 5.6% سنة 2023، بينما ارتفعت بنسبة 5.2% سنة 2022، وبنسبة 16.8% سنة 2021 مقارنة بالسنة التي سبقتها. ولذلك يجب عدم المسارعة لاستنتاجات غير دقيقة إذا لم يتم الانتباه إلى اختلاف الحساب بالعملة المحلية مقابل الدولار (انظر جدول 5/6).

**جدول 5/6: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2015 و2020–2023 بالأسعار الجارية[55]**

| السنة | معدل دخل الفرد (بالشيكل) | معدل دخل الفرد (بالدولار) |
|---|---|---|
| **2015** | 140,459 | 36,164 |
| **2020** | 153,820 | 44,758 |
| **2021** | 168,869 | 52,293 |
| **2022** | 184,672 | 55,000 |
| **2023** | 191,508 | 51,903 |

**معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2015 و2020–2023 (بالدولار)**

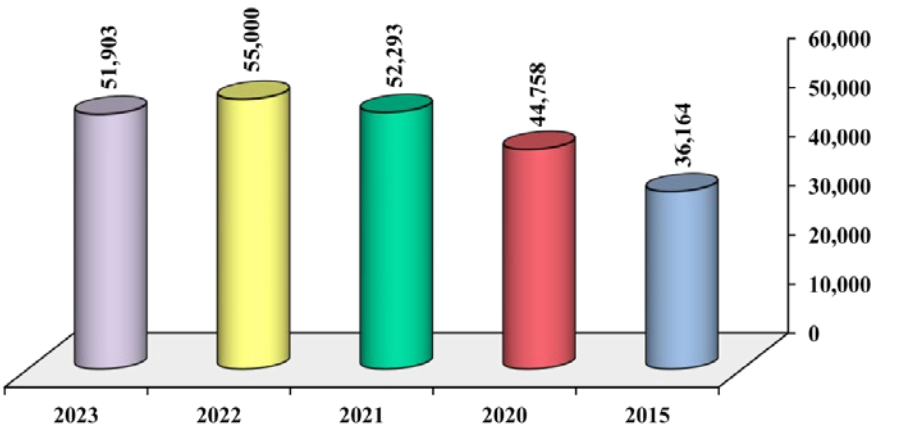

## مؤشرات الفقر:

تراجع دخل الإسرائيليين بنسبة 20% بعد عملية طوفان الأقصى والعدوان على قطاع غزة، وذلك بحسب تقرير الفقر السنوي لمنظمة "لاتيت Latet" الإسرائيلية الذي نشر في 2023/12/19. وقدّر التقرير أن هناك نحو 710 آلاف أسرة (22%) في "إسرائيل" تعيش في حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد مقارنة بـ 522 ألف أسرة سنة 2021، وأشار 85% ممن شملهم الاستطلاع إلى صعوبة ضمان إمدادات الماء الساخن أو الكهرباء اللازمة لتشغيل الأجهزة في منازلهم. وحدّد التقرير خط الفقر بـ 5,107 شيكل (نحو 1,400 دولار) شهرياً للفرد، وأضاف أن 81.8% ممن يتلقون مساعدات مديونون، و81.6% من متلقي المساعدات المسنين يعيشون تحت خط الفقر؛ هذا بالإضافة إلى أن 100% من الجمعيات المخصصة لدعم الفقراء، لم تتلقَ أي مساعدات من الحكومة الإسرائيلية منذ بداية الحرب.[56]

أما تقرير الفقر السنوي الذي صدر عن مؤسسة التأمين الوطني National Insurance of Israel (NII) في 2023/12/28 فقد حدّد خط الفقر بـ 3,076 شيكل (نحو 850 دولار) لسنة 2022، وأشار إلى أن نحو 1.98 مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر في "إسرائيل"، بنسبة فقر 21% بين الأفراد و20.2% بين الأسر. وأضاف التقرير إلى أن نسبة الفقر بين العرب كانت 39%، وبين اليهود غير الحريديم 14%.[57]

## ميزانية الحكومة الإسرائيلية:

تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى أن مجموع المصروفات الكلي في الميزانية المعتمدة لسنة 2023 بلغ 698.149 مليار شيكل (نحو 182.8 مليار دولار)؛ غير أن الأداء الحقيقي للمصروفات Budget Performance بلغ 674.27 مليار شيكل (200.8 مليار دولار) في سنة 2022 (انظر جدول 5/7). غير أن الأرقام النهائية لسنة 2023، والتي لم تظهر بعد، ستكشف على الأغلب ارتفاعاً كبيراً؛ نتيجة معركة طوفان الأقصى ونفقات الحرب على قطاع غزة.

وتتوزع الميزانية على ثلاثة محاور، أولها الميزانية الاعتيادية Ordinary Budget وتشمل مصاريف الرئاسة ورئاسة الوزراء والوزارات...، والثانية تشمل ميزانية التطوير وسداد الديون، والثالثة تشمل ميزانية المشاريع. ويلاحظ من أداء الميزانية لسنة 2022 أن الميزانية الاعتيادية حازت على 441.458 مليار شيكل (نحو 131.5 مليار دولار)، من ضمنها 83.446 مليار شيكل (نحو 24.85 مليار دولار) صرفت على الجيش، و21.375 مليار شيكل (نحو 6.4 مليارات دولار) صُرفت على الأمن العام، و86.758 مليار شيكل (نحو 25.8 مليار دولار) صُرفت على التعليم، و69.679 مليار شيكل (نحو 20.75 مليار دولار) صُرفت على الشؤون الاجتماعية، و53.632 مليار شيكل (نحو 15.97 مليار دولار) صرفت على الصحة.

كما يلاحظ أن سداد الديون قد اقتطع جزءاً لا بأس به من المجموع الكلي للمصروفات حيث بلغت 126.565 مليار شيكل (نحو 37.69 مليار دولار) سنة 2022 مقارنة بـ 119.78 مليار شيكل (نحو 37.1 مليار دولار) سنة 2021.[58]

في المقابل، فإن مجمل الإيرادات الفعلي لسنة 2022 كان 655.07 مليار شيكل (نحو 195.1 مليار دولار) مقارنة بـ 670.43 مليارات شيكل (نحو 207.6 مليار دولار) سنة 2021. ومن الواضح أن جانباً كبيراً من الإيرادات يأتي من ضريبة الدخل (214.3 مليار شيكل أي نحو 63.8 مليار دولار) ومن ضريبة القيمة المضافة (نحو 129.6 مليار شيكل أي نحو 38.6 مليار دولار) كما في ميزانية سنة 2022.[59] ويوضح الجدول التالي الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية خلال الفترة 2021–2023:

**جدول 5/7: الإيرادات والمصروفات العامة للحكومة الإسرائيلية 2021–2023**[60]

| | | 2021 | | 2022 | | 2023 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | مليون شيكل | مليون دولار | مليون شيكل | مليون دولار | مليون شيكل | مليون دولار |
| الإيرادات | إيرادات جارية | 390,922 | 121,055 | 445,551 | 132,695 | 446,257 | 116,852 |
| | إيرادات رأسمالية | 201,176 | 62,297 | 105,256 | 31,348 | 164,489 | 43,071 |
| | إيرادات مخصصة لأغراض محددة في الوزارات | 32,435 | 10,044 | 47,333 | 14,097 | 48,595 | 12,725 |
| | مشاريع | 45,897 | 14,213 | 56,931 | 16,955 | 38,808 | 10,162 |
| **مجموع الإيرادات الكلي** | | **670,429** | **207,608** | **655,072** | **195,095** | **698,149** | **182,809** |
| المصروفات | الميزانية الاعتيادية | 452,785 | 140,212 | 441,458 | 131,476 | 460,940 | 120,697 |
| | ميزانية التطوير وسداد الديون | 167,379 | 51,831 | 175,915 | 52,392 | 198,401 | 51,951 |
| | مشاريع | 45,779 | 14,176 | 56,892 | 16,944 | 38,808 | 10,162 |
| **مجموع المصروفات الكلي** | | **665,944** | **206,219** | **674,266** | **200,812** | **698,149** | **182,809** |
| **نسبة العجز (%)** | | **0.67–** | | **2.9–** | | **0** | |

ملاحظة: أرقام سنتي 2021 و2022 هي للأداء الحقيقي للمصروفات والإيرادات، أما أرقام سنة 2023 فهي للميزانية المعتمدة.

وتظهر إحصائيات وزارة المالية الإسرائيلية إنفاقاً تراكمياً مقداره 516.1 مليار شيكل (نحو 139.9 مليار دولار) سنة 2023، مقابل إنفاقٍ مقداره 500.2 مليار شيكل (نحو 149 مليار دولار) سنة 2022، قبل احتساب الجوانب المتعلقة بسداد الديون والمشاريع. كما وأظهرت أرقام وزارة المالية ارتفاعاً ملحوظاً في نفقات وزارة "الدفاع" في الأشهر الثلاث الأخيرة من سنة 2023 بلغت 40% من مجمل ميزانية وزارة "الدفاع" لتلك السنة، بسبب معركة طوفان الأقصى والعدوان على قطاع غزة، حيث وصلت النفقات إلى 39.3 مليار شيكل (نحو 10.3 مليار دولار) مقابل 20.3 مليار شيكل (نحو 5.8 مليارات دولار) للأشهر الثلاث الأخيرة من سنة 2022.[61]

وفي 2024/3/13 صادق الكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون الموازنة العامة المعدلة بسبب الحرب لسنة 2024، حيث سيكون سقف الإنفاق الحكومي هو 584.1 مليار شيكل (نحو 160 مليار دولار) بعد نفقات الحرب، بزيادة إجمالية تبلغ 70 مليار شيكل (نحو 19 مليار دولار)، مقارنة مع موازنة الأساس المصادق عليها في أيار/ مايو 2023، آخذة بعين الاعتبار زيادة المصاريف على ما يُسمى "العمليات الدفاعية" جراء الحرب الدائرة على قطاع غزة.[62] وبذلك يتوقع أن يتسع عجز الميزانية إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2024.[63]

وفي محاولة لإيجاد سبل لتعزيز الخزانة العامة وتعويض النفقات المستجدة بسبب استنزاف الموارد المالية الإسرائيلية جراء نفقات العدوان على القطاع، تخطط "إسرائيل" لاستدانة 60 مليار دولار في سنة 2024، وتجميد التوظيف الحكومي، وزيادة الضرائب. وفي ظلّ هذه التطورات، تخطط الحكومة لزيادة الإنفاق الدفاعي في سنة 2024 بمقدار 55 مليار شيكل (نحو 15.1 مليار دولار)، بزيادة نسبتها 85% عن موازنة الدفاع قبل الحرب.[64] كما فرضت السلطات على البنوك دفع ضرائب إضافية تصل إلى 2.5 مليار شيكل (نحو 700 مليون دولار) على مدى العامين المقبلين،[65] بالإضافة إلى حزمة من التدابير تنطوي على فرض ضرائب أعلى وزيادة تكاليف الخدمات الأساسية، حيث شهدت أسعار مختلف السلع والخدمات، بما في ذلك الكهرباء والوقود، زيادات كبيرة بالفعل، وهو ما أثّر على السُكَّان في جميع أنحاء "إسرائيل".[66]

ويجب الانتباه إلى أنه قد يحدث بعض التعارض والإرباك لدى الباحثين بحسب الإحصائيات والأرقام التي تصدرها جهات رسمية إسرائيلية، دون تحديد دقيق للمصطلح، إن كان المقصود الميزانية الكلية العامة Grand Total أم الميزانية الاعتيادية؛ وإن كان المقصود الميزانية التي أقرتها الحكومة أم التي أقرها الكنيست أم الميزانية الفعلية المحدَّثة للإيرادات والمصروفات بعد الانتهاء من السنة المالية.

## الصادرات والواردات:

بلغت الصادرات الإسرائيلية لسنة 2023 ما مجموعه 63.76 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 72.57 مليار دولار سنة 2022، و60.16 مليار دولار سنة 2021؛ وبذلك تكون الصادرات قد انخفضت بنسبة 12.1% سنة 2023، بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة 20.6% سنة 2022. أما الواردات لسنة 2023، فبلغت ما مجموعه 91.79 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 107.76 مليار دولار سنة 2022، و92.16 مليار دولار سنة 2021؛ وبذلك تكون الواردات قد انخفضت بنسبة 14.8% سنة 2023، بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة 16.9% سنة 2022 (انظر جدول 5/8). مع العلم أن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة الخارجية من الخدمات استيراداً وتصديراً؛ وأن النسب مُحتسبة على أساس الدولار، وليس على أساس الشيكل.

**جدول 5/8: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2020–2023 بالأسعار الجارية**[67]

| | | الصادرات | الواردات | نسبة العجز (%) |
|---|---|---|---|---|
| 2020 | مليون شيكل | 172,326.2 | 241,463.5 | 40.1– |
| | مليون دولار | 50,154.1 | 70,326.2 | |
| 2021 | مليون شيكل | 194,080 | 297,445.8 | 53.3– |
| | مليون دولار | 60,158.4 | 92,158.8 | |
| 2022 | مليون شيكل | 243,749.8 | 361,801.4 | 48.4– |
| | مليون دولار | 72,565.1 | 107,755.6 | |
| 2023 | مليون شيكل | 234,824.9 | 337,774.5 | 43.8– |
| | مليون دولار | 63,761.3 | 91,787.1 | |

**إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2020–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)**

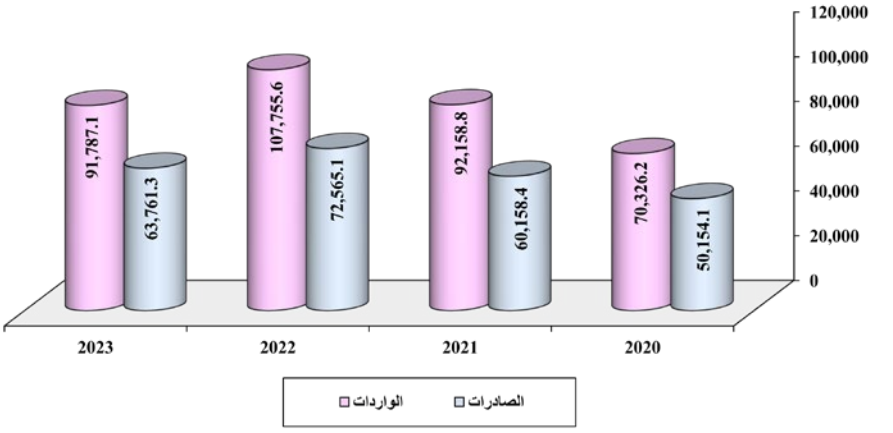

وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2023 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة نحو 17.58 مليار دولار، أي ما يمثل 27.6% من مجمل الصادرات الإسرائيلية، مقابل نحو 18.6 مليار دولار في سنة 2022 (25.7% من مجمل الصادرات الإسرائيلية). أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فبلغت نحو 9 مليارات دولار سنة 2023، أي ما يمثل 9.9% من مجمل الواردات الإسرائيلية، مقابل نحو 9.6 مليارات دولار في سنة 2022 (8.9% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وتُعوِّض "إسرائيل" بعضاً من عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 8.5 مليارات دولار سنة 2023 و9 مليارات دولار سنة 2022، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعدُّ دعماً مهماً للاقتصاد الإسرائيلي (انظر جدول 5/9).

واحتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 3.44 مليارات دولار سنة 2023 و4.6 مليارات دولار سنة 2022، والواردات الإسرائيلية منها 11.2 مليار دولار سنة 2023، ونحو 13.1 مليار دولار سنة 2022. واحتلت ألمانيا المركز الثالث، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 8.7 مليارات دولار سنة 2023، بعد أن كان 8.96 مليارات دولار سنة 2022.

وتقدمت هولندا من المركز السادس سنة 2022 إلى المركز الرابع في سنة 2023، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.6 مليارات دولار. وتراجعت تركيا من المركز الرابع سنة 2022 إلى المركز الخامس ليبلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.2 مليارات دولار في سنة 2023، بعد أن كان 8.04 مليارات دولار سنة 2022. واحتلت كل من سويسرا وبلجيكا المركزَين السادس والسابع بتبادل تجاري بلغ 5.6 مليارات دولار و5.45 مليارات دولار على التوالي. وتقدمت إيرلندا من المركز الثالث عشر سنة 2022 إلى المركز الثامن بتبادل تجاري بلغ نحو 5.3 مليارات دولار سنة 2023 (انظر جدول 5/9).

وإلى جانب الدول السابقة، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2023 هي الهند (2.3 مليار دولار)، وبريطانيا (2.1 مليار دولار)، وهونج كونج (1.8 مليار دولار)، وفرنسا (1.4 مليار دولار)، والبرازيل وإيطاليا. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2023 فهي إيطاليا (3.3 مليارات دولار)، وبريطانيا (2.9 مليار دولار)، وفرنسا (2.6 مليار دولار)، وكوريا الجنوبية (2.51 مليار دولار)، وهونج كونج (2.5 مليار دولار)، والهند (2 مليار دولار) (انظر جدول 5/9).

**جدول 5/9: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2022–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)** [68]

| | البلدان | حجم التبادل التجاري | | الصادرات الإسرائيلية إلى: | | الواردات الإسرائيلية من: | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 |
| 1 | الولايات المتحدة | 26,642.1 | 28,255.8 | 17,583.2 | 18,616.8 | 9,058.9 | 9,639 |
| 2 | الصين | 14,640.3 | 17,782 | 3,436.2 | 4,631.3 | 11,204.1 | 13,150.7 |
| 3 | ألمانيا | 8,653.1 | 8,956.3 | 2,137.3 | 1,880.6 | 6,515.8 | 7,075.7 |
| 4 | هولندا | 6,578.1 | 6,717.5 | 2,658.9 | 2,439.3 | 3,919.2 | 4,278.2 |
| 5 | تركيا | 6,172.8 | 8,039.2 | 1,565.2 | 2,338.9 | 4,607.6 | 5,700.3 |
| 6 | سويسرا | 5,603.1 | 7,619.5 | 678.4 | 1,530.3 | 4,924.7 | 6,089.2 |
| 7 | بلجيكا | 5,451.6 | 6,540.3 | 1,594.3 | 1,996.9 | 3,857.3 | 4,543.4 |
| 8 | إيرلندا | 5,293.2 | 4,496.1 | 3,422.5 | 2,576.1 | 1,870.7 | 1,920 |
| 9 | بريطانيا | 5,034.3 | 6,308 | 2,125.8 | 3,121.2 | 2,908.5 | 3,186.8 |
| 10 | إيطاليا | 4,557.7 | 4,994.7 | 1,285.9 | 1,524.4 | 3,271.8 | 3,470.3 |
| 11 | الهند | 4,398.3 | 6,057 | 2,303.5 | 3,354.4 | 2,094.8 | 2,702.6 |
| 12 | هونج كونج | 4,328.7 | 4,828.3 | 1,823.7 | 1,622.1 | 2,505 | 3,206.2 |
| 13 | فرنسا | 4,045.6 | 5,632.4 | 1,427.5 | 2,081.4 | 2,618.1 | 3,551 |
| 14 | كوريا الجنوبية | 3,597.1 | 4,100.8 | 1,085.7 | 1,304.2 | 2,511.4 | 2,796.6 |
| 15 | إسبانيا | 2,916.7 | 3,309.2 | 988.8 | 1,198.4 | 1,927.9 | 2,110.8 |
| 16 | سنغافورة | 2,193.2 | 3,309.5 | 780.1 | 1,143 | 1,413.1 | 2,166.5 |
| 17 | تايوان | 1,992.1 | 2,714.8 | 881.6 | 1,395.6 | 1,110.5 | 1,319.2 |
| 18 | اليابان | 1,979.1 | 2,307.2 | 948.7 | 906 | 1,030.4 | 1,401.2 |
| 19 | البرازيل | 1,636.4 | 2,339.7 | 1,365.4 | 1,942 | 271 | 397.7 |
| 20 | كندا | 1,080 | 1,514.1 | 705.1 | 1,042.4 | 374.9 | 471.7 |
| 21 | بلدان أخرى | 38,754.9 | 44,498.3 | 14,963.5 | 15,919.8 | 23,791.4 | 28,578.5 |
| | **المجموع العام** | **155,548.4** | **180,320.7** | **63,761.3** | **72,565.1** | **91,787.1** | **107,755.6** |

## الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

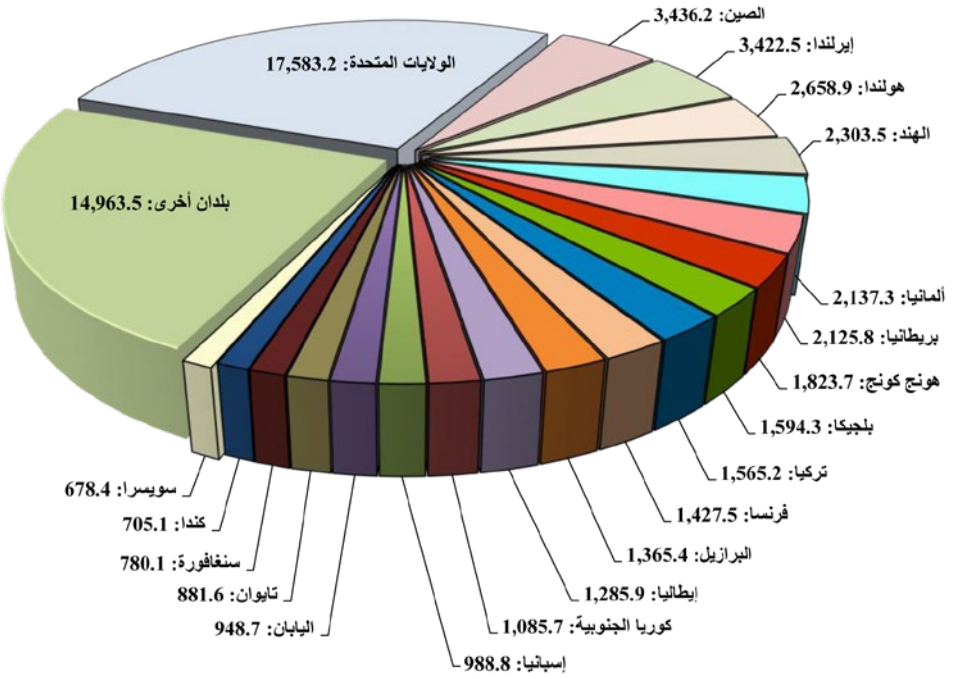


## الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

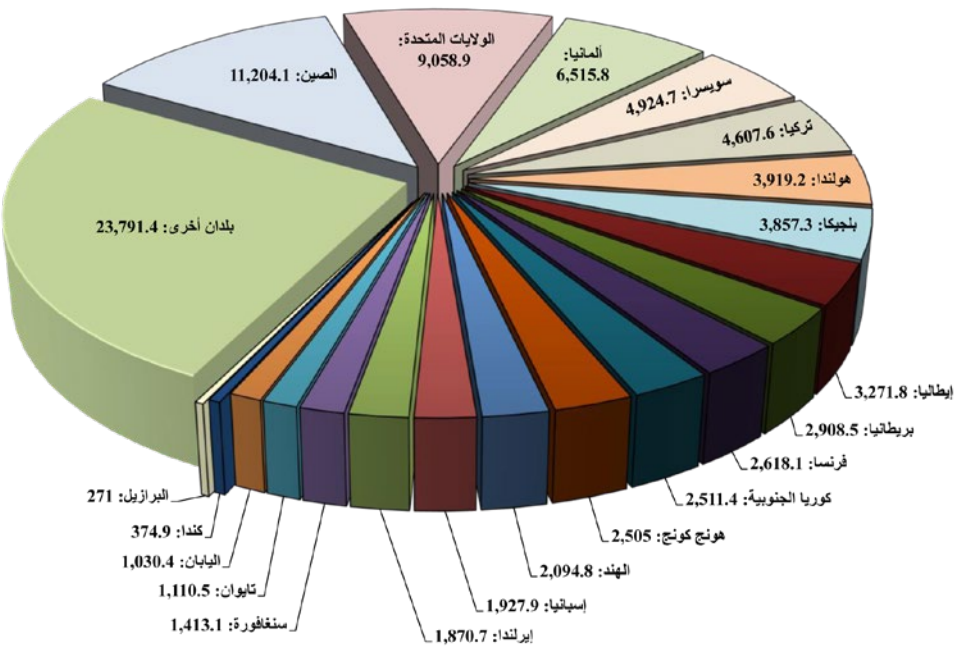

تصدرت السلع الصناعية قائمة الصادرات الإسرائيلية لسنتي 2022 و2023؛ حيث بلغت نسبتها 91.1% و93.3% على التوالي. وبلغت نسبة صافي الصادرات الإسرائيلية من الماس 7.7% سنة 2022 و5% سنة 2023. أما الصادرات الزراعية فبلغت نسبتها نحو 1.6% و2.3% في سنتي 2022 و2023 على التوالي (انظر جدول 5/10). ولدى توزيع الصادرات الصناعية استناداً إلى درجة توظيفها للتكنولوجيا Technological Intensity فإن صناعات التكنولوجيا المتقدمة "هايتك" شكلت في سنة 2022 ما نسبته 39% من مجمل هذه الصادرات، بينما شكلت صناعات التكنولوجيا المتوسطة 55%، وصناعات التكنولوجيا المتدنية 6%.[69]

**جدول 5/10: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2021–2023 (بالمليون دولار)[70]**

| السنة | سلع زراعية | سلع صناعية | الماس المصقول والخام | أخرى | صادرات مرتجعة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2021** | 1,151.9 | 50,227.5 | 5,314.4 | 14.2 | 340.5– | **56,367.6** |
| **2022** | 1,091.7 | 60,592.2 | 5,149.1 | 0.4 | 348.5– | **66,484.8** |
| **2023** | 1,336.6 | 55,249.8 | 2,983.5 | 0.4 | 383– | **59,187.3** |

أما فيما يتعلق بالواردات الإسرائيلية فقد تصدرت المواد الخام قائمة الواردات في سنتي 2022 و2023، حيث بلغت نسبتها 43% و43.1% على التوالي، وبلغت نسبة واردات الوقود 13.6% و11.9% على التوالي، والسلع الاستهلاكية 23.9% و25.1%، ومواد الاستثمار 13.4% و15.5%، أما واردات الماس فبلغت نسبتها نحو 4.8% و3.6% في سنتي 2022 و2023 (انظر جدول 5/11).

**جدول 5/11: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2021–2023 (بالمليون دولار)[71]**

| السنة | السلع الاستهلاكية | المواد الخام | المواد الاستثمارية | الوقود | الماس المصقول والخام | أخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2021** | 23,429.2 | 39,265 | 13,792.7 | 9,009.5 | 5,128.1 | 350.4 | **90,975** |
| **2022** | 25,363.7 | 45,744.1 | 14,235.3 | 14,461.5 | 5,061.8 | 1,459.6 | **106,326** |
| **2023** | 22,747.4 | 38,999.8 | 14,034.1 | 10,753.1 | 3,274.2 | 658.1 | **90,466.7** |

## الدعم الأمريكي:

على الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً، بل إن هذا الدعم شهد زيادة بنحو 700 مليون دولار سنوياً منذ سنة 2018؛ ليرتفع الدعم إلى 3.8 مليارات دولار سنوياً، من بينها 3.3 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية. وفي السنة المالية 2022 تمّ إضافة مليار دولار لتجديد نظام القبة الحديدية. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2023 ما مجموعه نحو 154.5 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمة أبحاث الكونجرس (سي آر أس) Congressional Research Services (CRS) والمكتبة الافتراضية اليهودية.[72]

وفي آذار/ مارس 2023، نشرت خدمة سي آر أس، أنه وفقاً لقانون تفويض الدفاع الوطني لسنة 2023 الذي أقره الكونجرس، تمّ تخصيص مبلغ قدره 520 مليون دولار لبرامج الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" للسنة المالية 2023، وهذا يشمل 500 مليون دولار لبرامج الدفاع الصاروخي. وتمّ وفقاً لشروط مذكرة التفاهم، تخصيص مبلغ قدره 3.8 مليارات دولار من الكونجرس لصالح "إسرائيل"، وذلك في إطار مساعدة الدعم العسكري الأجنبي وبرامج الدفاع الصاروخي في قانون التعديلات الموحد لسنة 2023. وقد تمّت إضافة 98.58 مليون دولار إضافية في التمويل لصالح برامج التعاون الدفاعي وغير الدفاعي الأخرى.[73]

وبعد معركة طوفان الأقصى، ارتفعت المساعدات الأمريكية، وخصوصاً العسكرية الأمريكية لـ"إسرائيل" بشكل كبير، وأعلن بايدن من البيت الأبيض في 2023/10/20 تخصيص مبلغ 14.3 مليار دولار كمساعدات لـ"إسرائيل"،[74] وقد أقر مجلس الشيوخ US Senate طلب التمويل بتأييد 70% من أعضائه في شباط/ فبراير 2024، لكنه تعثر في مجلس النواب US House of Representatives.[75] غير أن الرئيس بايدن استخدم صلاحياته في تقديم التمويل دون انتظار موافقة مجلس النواب.

**جدول 5/12: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2023 (بالمليون دولار)[76]**

| الفترة | 1958–1949 | 1968–1959 | 1978–1969 | 1988–1979 | 1998–1989 |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموع المساعدات | 599.6 | 727.8 | 11,426.5 | 29,933.9 | 31,551.9 |

| الفترة | 2008–1999 | 2018–2009 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023* | المجموع الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع المساعدات | 29,374.7 | 30,878.2 | 3,800 | 3,800 | 3,800 | 4,800 | 3,800 | **154,492.6** |

* هذا المبلغ من دون احتساب الدعم المرتبط بمعركة طوفان الأقصى والعدوان على غزة.


مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

## رابعاً: المؤشرات العسكرية

تعرّضت النظرية الأمنية الإسرائيلية إلى ضربة كبيرة إثر عملية طوفان الأقصى؛ أدت إلى تصدع أُسسها المتمثلة في الردع والإنذار المبكر والقتال في أرض الخصوم، وكشفت العديد من العيوب والثغرات لدى المنظومة الأمنية العسكرية، كما ضربت عمليات التطوير والتحديث التي أُدخلت على الاستراتيجيات والخطط والمفاهيم والاستعدادات على مدى السنوات السابقة، والتي دأبت قيادة هيئة الأركان على تقديمها كصمام أمان وكتصور لما يجب أن يكون عليه الجيش الإسرائيلي في المستقبل لمواجهة التحديات والأخطار في البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل". ليس هناك شكّ في مدى تفوق الإمكانات العسكرية المادية الإسرائيلية مقارنة بالمقاومة، وحتى بجميع الدول العربية، لكن بقي السؤال الأهم، لماذا فشلت "إسرائيل" في إخضاع المقاومة، لماذا لم يمنع هذا التفوق حدوث عملية السابع من تشرين الأول/ أكتوبر. وفيما يلي أبرز المؤشرات العسكرية لسنتي 2022–2023.

### 1. التعيينات والتغييرات الهيكلية:

شهدت سنتا 2022 و2023 بعض التعيينات في مناصب مهمة في الجيش الإسرائيلي في إطار التعيينات الاعتيادية، أبرزها تعيين اللواء هرتسي هليفي رئيساً لهيئة الأركان خلفاً لأفيف كوخافي، تسلّم مهامه رسمياً في 2023/1/16.[77]

وفي أيار/ مايو 2023، تمّ تعيين اللواء إليعازر توليدانو Eliezer Toledano، الذي كان يشغل منصب رئيس القيادة الجنوبية، ضابطاً مسؤولاً عن شؤون إيران وقسم التخطيط الاستراتيجي. وسيحل العميد يارون فينكلمان Yaron Finkelman مكان توليدانو كرئيس للقيادة الجنوبية. كما تمّ تعيين نمرود ألوني Nimrod Aloni رئيساً لفيلق العمق والكليات العسكرية، وديفيد زيني David Zini رئيساً لقيادة التدريب. وعُيّن إيال هاريل Eyal Harel رئيساً لمديرية التخطيط. وتمّ استبعاد الجنرال عوفر فينتر Ofer Winter من الترقيات الأخيرة، وهو قائد لواء المظليين السابق، على الرغم من حملة أقطاب اليمين الداعية إلى منحه منصباً كبيراً في الجيش.[78]

### 2. القوى البشرية:

يبلغ عديد الجيش الإسرائيلي نحو 635 ألفاً، بينهم نحو 170 ألفاً في الخدمة الفعلية، و465 ألفاً في الاحتياط.[79] وهو احتياط فعّال يمكن أن ينضـــم للخدمة والقتال خلال أربعة أيام فقط. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد نفوذ التيار اليميني الديني حتى في الرتب العليا للجيش.

وفي ما يتعلق بدافعية الشبان في "إسرائيل"، من الخدمة في الوحدات القتالية بالجيش الإسرائيلي، كشف موقع أي 24 نيوز العبري، في 2023/4/23، عن قلق كبير يسود قيادة الجيش الإسرائيلي، بسبب استمرار انخفاض الرغبة والدافعية، من قبل الشباب، للالتحاق بالخدمة العسكرية. ونوّه الموقع إلى أنه في كانون الأول/ ديسمبر 2022، قال 66% فقط من الشباب الذكور إن لديهم رغبة في الالتحاق بوحدات قتالية، مقارنة بـ 73% في سنة 2021. كما انخفضت الدافعية لدى الفتيات الإسرائيليات، ففي سنة 2022 أعربت 48% من المجندات فقط عن رغبتهن في الالتحاق في وحدات قتالية، مقارنة بـ 50% في سنة 2021، و53% في سنة 2020، و60% في سنة 2018.[80]

وبعد تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية سنة 2023، وشروعه بإقرار خطة للتعديلات القضائية؛ شهد الجيش الإسرائيلي أزمة خطيرة بعد رفض جنود وضباط في "خدمة الاحتياط" و"الخدمة الدائمة" الالتحاق بوحداتهم، خصوصاً الجوية والبحرية. ونقلت قناة 13 الإسرائيلية عن كثير من الضباط أن لديهم تردداً بشأن الاستمرارية في الجيش، لأنهم فقدوا الحافزية للخدمة.[81]

أظهرت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إثر عملية طوفان الأقصى في 2023/10/7، احتياجاً أكبر للتوسع في سلاح الاحتياط؛ بعد أن تمّ تجنيد أكبر عدد من جنود الخدمة الاحتياطية في تاريخ "إسرائيل"؛ بلغ 337 ألف جندي. وبسبب طول الحرب واحتمال استمرارها وتوسعها، والعدد المرتفع من الجنود القتلى والجرحى، قررت الحكومة الإسرائيلية[82] طرح قانون عاجل لتغيير تركيبة جيش الاحتياط وسُلَّم أولوياته، ينطوي على تكبير حجم هذا الجيش، وأيضاً إطالة مدة خدمته، ورفع قيمة رواتب مُنتسبيه. وبموجب هذا القانون، سيجري تمديد الخدمة الإلزامية في الجيش للرجال أربعة شهور على الأقل، من 32 إلى 36 شهراً، وزيادة السقف الأعلى لعمر جندي الاحتياط من 40 إلى 45 عاماً، والضباط من 45 إلى 50 عاماً، وجنود المهامات الخاصة من 49 إلى 55 عاماً.[83]

ومن جهة أخرى، أفاد تقرير أصدره اتحاد الطلاب في "إسرائيل" National Union of Students Israeli أوائل سنة 2024، أن نسبة مرتفعة من الطلاب يواجهون مصاعب في الدراسة في ظلّ الحرب على غزة؛ وقال 40% من الطلاب أنهم يفكرون في الانسحاب من دراستهم بسبب "آثار الحرب"، وترتفع هذه النسبة إلى 42% بين الطلاب الذين يؤدون الخدمة العسكرية في قوات الاحتياط، وأفاد 77% من الطلاب الذين يشاركون في الحرب أن استدعاءهم مرة أخرى للخدمة سيُصعِّب من إنهائهم للعام الدراسي الحالي. وأشار 33% من الطلاب الذين تمّ إجلاؤهم من بيوتهم أنهم يواجهون مصاعب اقتصادية، وأفاد نحو 50% منهم أنهم يفكرون بترك الدراسة الجامعية، بينما أفاد نحو 73% منهم بتراجع حالتهم النفسية.[84]

### 3. خطط وتوجهات الجيش:

شهدت سنتا 2022–2023 العديد من المتغيرات والأحداث على صعيد البيئة العالمية والإقليمية والمحلية؛ ما أدى إلى زيادة منسوب التحديات والمخاطر لدى صانع القرار الإسرائيلي. ولا شكّ أن أبرز هذه التحديات الهجوم الصَّاعق الذي شنّته كتائب القسام الذراع العسكري لحركة حماس، في 2023/10/7، والذي أطلقت عليه عملية طوفان الأقصى. وقد أدى هذا الهجوم إلى قلب الموازين والمعادلات والمرتكزات التي قامت عليها النظرية الأمنية الإسرائيلية، وتحديداً مرتكزات الإنذار المبكر، والردع، والحسم، ونقل المعركة إلى أراضي العدو، حيث تلقت هذه المرتكزات ضربات قاسية وعانت من الفشل والإخفاق.

وكان معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي قد قدَّم التقدير الاستراتيجي الإسرائيلي لسنة 2022، الذي خلص إلى أنه أمام حركة حماس في قطاع غزة، التوصل إلى تفاهمات حول تهدئة طويلة الأمد مقابل إعادة إعمار قطاع غزة وتخفيف الحصار، ولكن في المقابل على الجيش الإسرائيلي الاستعداد لعملية عسكرية لتدمير حماس. أما في الضفة الغربية فدعا التقدير إلى تعزيز مكانة السلطة الفلسطينية واستمرار التنسيق الأمني معها. وفيما يتعلق بالتهديدات على المستوى الإقليمي، فقد رأى أن إيران تقف على رأس هذه التحديات.[85] وفي تقريره لسنة 2023، رأى المعهد أن "إسرائيل" ستواجه عدة تهديدات رئيسية، على الصعيدين الداخلي والخارجي. الجديد في هذه التهديدات كان على صعيد "العلاقة الإسرائيلية الأمريكية"، والتخوف من اندلاع انتفاضة مسلحة في الضفة الغربية، والانقسام الداخلي في المجتمع الإسرائيلي.[86]

الخوف الإسرائيلي بدى واضحاً في التقييم السنوي لشعبة الاستخبارات الإسرائيلية لسنة 2023، بحيث تبدلت التحذيرات الإسرائيلية عن السابق، وتحولت لتكون تحذيرات إسرائيلية – إسرائيلية بسبب الانقسامات الداخلية. ولعل أبرز تصريح كان على لسان الرئيس الإسرائيلي إسحق هيرتزوج، الذي قال إنّ "إسرائيل تشهد انشقاقاً خطيراً يهدد بتقويضها من الداخل".[87] ولم يأتِ مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference الذي عقد في 22 و2023/5/23، بجديد فيما يخصّ تحديد التحديات والمخاطر التي تحيط بالكيان الإسرائيلي على مجمل الجبهات، وكان التهديد الأبرز الذي سجله المؤتمر هو قطع إيران شوطاً كبيراً باتجاه امتلاكها سلاحاً نووياً.[88]

بعد أربع سنوات من إطلاق قائد هيئة أركان الجيش الإسرئيلي السابق أفيف كوخافي خطته المتعددة السنوات (زخم أو قوة دافع) "تنوفا–Tnufa"،[89] تعرض مفهوم "النصر الحاسم"، إحدى أهم توصيات خطة "تنوفا" إلى اختبار حقيقي بعد عملية 7 تشرين الأول/ أكتوبر.[90]

يتضمن مفهوم "النصر الحاسم" عمليات هجومية سريعة، تعتمد على استخدام وحدات أصغر مدعومة بقوة نيران هائلة، بحسب ما أوضح كوخافي في خطاباته.[91]

على المستوى العملياتي دعت خطة "تنوفا" إلى إنشاء وحدة جديدة تسمى "وحدة الأشباح Unit Ghost" والتي تسمى أحياناً "الوحدة متعددة الأبعاد Multi-Dimensional Unit". تجمع قوة النخبة هذه القدرات العسكرية – بما في ذلك المشاة، والمدرعات، والمدفعية، والمهندسين القتاليين، والقوات الجوية، والطائرات بدون طيار، والعملاء السيبرانيين – في وحدة واحدة "مع القدرات البشرية للكتيبة، ولكن مع القوة النارية للفرقة".[92] شاركت "وحدة الشَّبح"، بشكل مكثف ضمن العملية البرية التي أطلقها الجيش الإسرائيلي خلال معركة طوفان الأقصى، وقد انخرطت هذه الوحدة في مهمة اقتحام الأحياء ذات الكثافة العمرانية والسكانية العالية، كمخيم جباليا في مدينة غزة على سبيل المثال.[93] وكان الجيش الإسرائيلي أعلن مقتل قائد "وحدة الشبح" روي ليفي Roi Levy على يد مقاتلي كتائب القسام مع بداية عملية طوفان الأقصى.[94]

برز تحدٍّ جدِّيّ لخطة "تنوفا"، يندرج ضمن تحديات "العمل المشترك"، يتمثل في مدى القدرة على التنسيق بين "وحدة الشبح"، وبين أذرع القوات البرية والجوية والسيبرانية، وهو أمر يصعب تحقيقه؛ وقد أدى هذا الأمر إلى وقوع حوادث خطيرة قاتلة تحت ما يُسمى "النيران الصديقة"؛ وقد أعلن الجيش الإسرائيلي عن العديد منها خلال معركة طوفان الأقصى، حيث كشفت القناة 12 أو Channel 12 الإسرائيلية، في 2024/2/5، أنه منذ بدء المعارك البرية في قطاع غزة في 2023/10/27، أُصيب 540 جندياً إسرائيلياً عن طريق الخطأ،[95] ووفق معطيات الجيش الإسرائيلي، فإنه منذ بداية المعركة البرية وحتى 2023/12/29، قُتل 18 جندياً إسرائيلياً بـ"النيران الصديقة" من أصل 170 جندياً قتلوا في تلك المرحلة.[96]

وفي دراسة نشرها موقع فورن بولسي Foreign Policy في 2023/10/26، أشارت إلى أن أحد أهم أسباب فشل الجيش الإسرائيلي في توقع واستيعاب عملية 2023/10/7، هو اعتماد الجيش على التكنولوجيا بشكل مفرط؛ فعندما دُمرت وعُطّلت هذه التقنيات كان الجيش يفتقر إلى قوات ميدانية كافية، لديها القدرة على مواكبة الأحداث بشكل سريع وفعّال، ولم تكن لدى الجيش خطة بديلة للرد سريعاً على العملية.[97]

وقبل إسدال الستار على خطة "تنوفا"، شرع القائد الجديد لهيئة الأركان هرتسي هليفي، في صياغة خطّة "معالوت Ma'alot"، والتي تعني "الصعود المستمر" بالعبرية، المتعددة السنوات، التي ستحل مكان "تنوفا"، تتضمن هذه الخطة زيادة الاستعداد والتحضير لمواجهة متعددة الجبهات والساحات، والتركيز على العنصر البشري، وزيادة المناورات العملياتية، والدفاع عن الحدود.[98] وفي محاولة لترميم الثغرات التي قد تقع بها خطة "معالوت"، نصحت دراسة أعدها

يعقوب لابن Yaakov Lappin، وهو مراسل ومحلل عسكري، ونشرها مركز بيجن والسادات للدراسات الاستراتيجية The Begin–Sadat Center for Strategic Studies (BESA) في 2023/11/1، والتي جاءت توصياتها على ضوء إخفاق المؤسسة العسكرية في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، قيادة الجيش بإعادة تقييم الخطة، والبناء على منجزات "تنوفا"، في ضوء انهيار مفهوم الدفاع عن الحدود، والإنذارات المبكرة القائمة على أجهزة الاستشعار، والإفراط في الاعتماد على معلومات استخباراتية مسبقة للنوايا.[99]

## 4. المناورات العسكرية:

خلال سنتي 2022–2023، كثّف الجيش الإسرائيلي استعداداته من خلال سلسلة من المناورات العسكرية المتنوعة والتي جمعت معظم الأسلحة، والتي تحاكي مواجهة على عدة جبهات، في مسعى لرفع جاهزيته في ظلّ ما يصفها بالمخاطر الأمنية التي تحيط به، مع التركيز على التهديد الإيراني والجبهة الشمالية.

ففي 2022/1/30، انطلق التمرين البحري الدولي (آي أم أكس/ سي إي 2022) International Maritime Exercise (IMX/CE 2022)، أكبر تمرين بحري في الشرق الأوسط، أُجري في البحر الأحمر، بقيادة أمريكية، بمشاركة 60 دولة ومنظمة دولية، من بينها سلاح البحرية الإسرائيلية لأول مرة، بجانب كل من تركيا ومصر والسعودية والإمارات والبحرين.[100] وفي مطلع سنة 2022، أجرى الجيش الإسرائيلي مناورة جوية سرية تحاكي تنفيذ هجوم على إيران.[101] وفي 2022/11/29، بدأت "إسرائيل" والولايات المتحدة، مناورات جوية مشتركة، تحاكي ضربات هجومية ضدّ البرنامج النووي الإيراني.[102]

تعدّ مناورة "سنديان البازلت Juniper Oak" التي أقامها الجيش الإسرائيلي بالشراكة مع الجيش الأمريكي، في كانون الثاني/ يناير 2023، من أبرز المناورات في السنوات الأخيرة، حيث اختبرت مدى الجاهزية الإسرائيلية الأمريكية المشتركة، وعززت العلاقات العملياتية بين الجيشين.[103] وأجرى الجيش الإسرائيلي، في 2023/2/23، مناورة مشتركة مع قوات مشاة يونانية وأمريكية حاكت سيناريوهات متعددة ونفذت على أرض اليونان.[104] وفي مطلع حزيران/ يونيو 2023، أنهى الجيش الإسرائيلي مناورات عسكرية شاملة، استمرت لأسبوعين، تحاكي حرباً متعددة الجبهات، أطلق عليها اسم "يد ثابتة Firm Hand".[105] وفي حزيران/ يونيو 2023، أكدت "إسرائيل" مشاركة جنودها في مناورات "الأسد الإفريقي" بالمغرب، لتكون المرة الأولى التي ينخرط جنود إسرائيليون "بصورة فعالة" في تدريبات عسكرية على أراضي المملكة. وشاركت 18 دولة في المناورات التي تعدّ الأضخم في إفريقيا.[106]

غير أن كل هذه المناورات والاستعدادات فشلت في توقع هجوم "طوفان الأقصى" فشلاً ذريعاً، حيث تمّ تدمير فرقة عسكرية كاملة في بضع ساعات؛ على يد قوة (القسام) هي أضعف بما لا يقارن في الإمكانات والأسلحة والدعم اللوجيستي.

## 5. التسلح وتجارة الأسلحة:

بلغت صادرات الأسلحة الإسرائيلية حول العالم 12.5 مليار دولار في سنة 2022. وذكرت وزارة الدفاع الإسرائيلية Ministry of Defense of Israel أن صادرات الأسلحة زادت بأكثر من الضعف منذ سنة 2014، وقفزت بنسبة 50% في السنوات الثلاث الماضية فقط. وقالت مديرية التعاون الدفاعي الدولي التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلي، إن إجمالي الصادرات الدفاعية كان قد بلغ 11.4 مليار دولار في سنة 2021، وهو الرقم القياسي السابق. وبين سنتي 2011 و2016، تراوح هذا الرقم بين 5.6 مليارات دولار و7.5 مليارات دولار.[107]

ترتبط الزيادة في الطلب على الأسلحة الإسرائيلية الصنع بمتغيرين استراتيجيين؛ الأول "التغيرات الجيو-استراتيجية" في أوروبا الناتجة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، أما الثاني فيرتبط بالطلب على الأسلحة من قبل الدول العربية التي قامت مؤخراً بتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل".[108]

ووفق معطيات سنة 2022 الصادرة عن وزارة الدفاع الإسرائيلية، شكّلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب، التي قامت بتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، 24% من مشتريات الأسلحة. وشكّلت أمريكا الشمالية 11%، وإفريقيا وأمريكا اللاتينية 3% لكل منهما. ووقّعت نحو 120 شركة إسرائيلية مئات من عقود البيع الجديدة مع دول في جميع القارات، بعضها أيضاً "صفقات ضخمة".[109]

مع إطلاق الجيش الإسرائيلي عملية "السيوف الحديدية" ضدّ قطاع غزة، رداً على عملية طوفان الأقصى في 2023/10/7، استخدم الجيش عشرات آلاف الأطنان من الأسلحة والذخائر؛ ما دفعه لتقديم طلبات شراء لتعويض النقص الحاصل في المخزون، دافعاً أموالاً إضافية للتَّسلح.

وقد باشرت عدة دول ببيع أسلحة قتالية بوتيرة متسارعة إلى "إسرائيل"، بعد 2023/10/7، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث وصل إلى "إسرائيل" أكثر من 300 طائرة و50 سفينة تحمل ذخائر ومعدات عسكرية تحتوي على نحو 35 ألف طن من أنظمة الأسلحة والذخائر وغيرها من الأسلحة وفق صحيفة "إسرائيل اليوم Israel Hayom" في 2024/3/18؛[110] من بينها أكثر من 5,400 قنبلة مزودة برؤوس حربية من طراز أم كي 84 أو MK84 تزن 900 كغ، ونحو ألف قنبلة ذات قطر صغير من طراز جي بي يو-39 أو GBU-39.[111]

ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام Stockholm International Peace Research Institute (Sipri)، قدمت الولايات المتحدة 70.2% من إمدادات الأسلحة لـ"إسرائيل" في الفترة 2011–2020. تلتها ألمانيا بنسبة 23.9%، وإيطاليا بنسبة 5.9%. وبحسب تقرير "سياسة تصدير الأسلحة للحكومة الفيدرالية الألمانية لعام 2023"، فقد زادت مبيعات ألمانيا من الأسلحة والمعدات العسكرية لـ"إسرائيل" خلال سنة 2023 عشر مرات مقارنة بسنة 2022، ووصلت إلى نحو 352 مليون دولار. وفي الأسابيع القليلة الأولى بعد بدء الهجمات الإسرائيلية على غزة في 2023/10/7، وافقت الحكومة الألمانية على 185 طلباً إضافياً لترخيص تصدير إمدادات الأسلحة لـ"إسرائيل".[112]

أما كندا فزعمت أن الأسلحة التي ترسلها "غير فتاكة".[113] وصدّرت بلجيكا 16 طناً من البارود، خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.[114] فيما استمرت بريطانيا في إصدار أذونات بيع الأسلحة إلى "إسرائيل"، وتشمل هذه الأذونات طائرات ومروحيات ومسيّرات وقنابل وصواريخ، ومركبات مدرعة ودبابات وذخيرة، ومكونات طائرات إف 35 أو F 35.[115] وصدّرت إسبانيا ما مجموعه 1.6 مليون دولار من المواد الحربية خلال سنة 2023، وتمّ إرسال ثلثي هذه الواردات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.[116] وأرسلت هولندا شحنة واحدة على الأقل.[117] أما الهند فأرسلت 20 مسيّرة من طراز هيرمز 900 أو Hermes 900، تمّ تصنيعها في الهند.[118]

## 6. الموازنة العسكرية:

بلغت الميزانية العسكرية الإسرائيلية 24.85 مليار دولار (83.45 مليار شيكل) سنة 2022 بناء على الصرف الحقيقي للميزانية؛ بينما تمّ تقدير الميزانية العسكرية لسنة 2023 بنحو 21.63 مليار دولار (82.59 مليار شيكل)، وذلك دون احتساب تكاليف الحرب التي شنّتها "إسرائيل" على قطاع غزة إثر عملية طوفان الأقصى في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (انظر جدول 5/13). ومن الجدير بالذكر أنه قد يحدث بعض التعارض أو الاختلاف في الإحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية، إما بسبب اختلاف سعر صرف العملة أو بسبب الاختلاف بين الموازنة المقرّة والصرف الفعلي.

وبسبب الحرب ضدّ قطاع غزة، وافق الكنيست الإسرائيلي، في 2023/12/14، على إضافة 25.9 مليار شيكل (7 مليارات دولار) أخرى إلى الميزانية العامة للمساعدة في تغطية تكاليف الحرب، مثل تعويضات جنود الاحتياط العسكريين والإسكان الطارئ للنازحين داخلياً.[119] وبحسب الاقتراح، الذي تمّ إقراره من قبل اللجنة المالية التابعة للكنيست، يبلغ إجمالي الإنفاق لاحتياجات الحرب في سنة 2023، في الواقع، 28.9 مليار شيكل (7.8 مليارات دولار)، منها 17 ملياراً (4.6 مليارات دولار) لنفقات الدفاع، ونحو 12 ملياراً (3.2 مليارات دولار) للنفقات المدنية وغيرها.[120] وقدّرت وزارة الدفاع الإسرائيلية تكلفة الحرب حتى نهاية سنة 2023، بنحو 65 مليار شيكل، أي نحو 18 مليار دولار.[121]

ونشرت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، في 2024/1/7، بعد دخول الحرب شهرها الرابع، تقريراً، ذكرت فيه أن التكلفة الاقتصادية الإجمالية للحرب وصلت إلى 217 مليار شيكل (59.35 مليار دولار). تشمل التكلفة كلاً من الميزانية القتالية للجيش، والمساعدات الواسعة للاقتصاد في جميع المجالات. وأوضح التقرير أن تكلفة اليوم القتالي للجيش الإسرائيلي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بما في ذلك تجنيد 360 ألف جندي احتياط في بداية الحرب بلغت مليار شيكل (270.35 مليون دولار). وتابعت: "نظراً للتسريح الجماعي لعشرات الآلاف من الجنود في الأيام الأخيرة، تبلغ التكلفة، حالياً [بداية سنة 2024]، 600 مليون شيكل (164.11 مليون دولار) يومياً". وستستمر "إسرائيل" في دفع مبلغ 300 شيكل (82 دولاراً) يومياً حتى نهاية سنة 2024 لكل جندي احتياط تمّ تجنيده، مشيرة إلى أن "هذه المدفوعات وحدها وصلت حتى الآن إلى نحو 9 مليارات شيكل (2.46 مليار دولار).[122]

وفي 2024/1/16، صادقت الحكومة على مقترح الموازنة المعدلة لسنة 2024، القاضي بإضافة نحو 55 مليار شيكل (14.86 مليار دولار) لموازنة الدفاع. كما تضمّن مقترح الموازنة نحو 9 مليارات شيكل (2.43 مليار دولار) لـ"برنامج التجنيد للاحتياط".[123]

ويظهر الجدول التالي النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية حسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية في الفترة 2015–2023:

**جدول 5/13: النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2015–2023 بالأسعار الجارية[124]**

| السنة | النفقات (بالمليون شيكل) | النفقات (بالمليون دولار) |
|---|---|---|
| **2015** | 73,356 | 18,887 |
| **2016** | 76,912 | 20,026 |
| **2017** | 69,414 | 19,283 |
| **2018** | 72,547 | 20,169 |
| **2019** | 71,897 | 20,171 |
| **2020** | 71,928 | 20,929 |
| **2021** | 72,008 | 22,298 |
| **2022** | 83,446 | 24,852 |
| **2023*** | 82,586 | 21,625 |

* موازنة سنة 2023 مُحتسبة من دون النفقات على الحرب على قطاع غزة إثر معركة طوفان الأقصى، والتي تقدّر بنحو 18 مليار دولار حتى نهاية السنة نفسها.

**النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2015–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)**

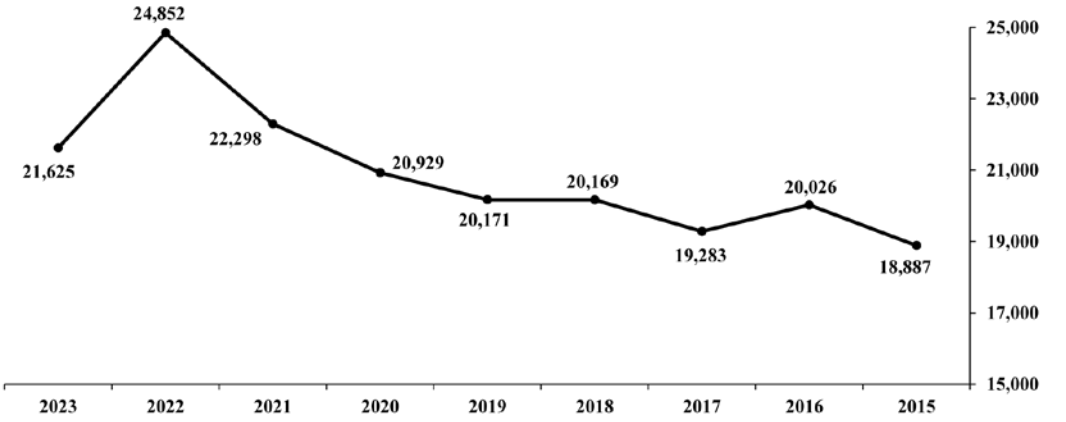


## خامساً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي

أبقت "إسرائيل" سياستها أو بالأحرى استراتيجيتها في التعامل مع الوضع الفلسطيني الداخلي في سنتي 2022–2023، والتي شكلت امتداداً للاستراتيجية ذاتها التي اتبعتها خلال السنوات السابقة، في ضوء استمرار الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، وتعثر جهود المصالحة منذ سنة 2007، وغياب أي دور عربي وإسلامي فاعل ومؤثر في الشأن الفلسطيني.

استمرت "إسرائيل" في التعاطي مع قطاع غزة على أساس تصنيفه كإقليم معادٍ، الأمر الذي يسمح لها بفرض حصار على القطاع واتخاذ إجراءات وتدابير معادية تجاهه. وقد اتبعت سياسة خنق القطاع مع تجنب وصوله إلى حالة الانفجار الشامل، وتحميل حركة حماس مسؤولية ما يجرى في القطاع من فقر وبطالة وأي أحداث أمنية، وتوظيف ذلك كورقة ضغط تساعدها في محاولة فرض شروطها على الحركة وتطبيق استراتيجية الاحتواء تجاه القطاع.

قدمت "إسرائيل" بعض التسهيلات في إطار سياسة "العصا والجزرة"، بشرط توفير الهدوء النسبي لمستوطنات غلاف غزة، عبر فتح المعابر بصورة جزئية، وزيادة عدد الشاحنات التي تدخل إلى القطاع لكي تصل إلى أكثر من 500 شاحنة يومياً، كما زادت مساحة الصيد[125] من 9 أميال بحرية (16.7 كم) إلى 12 ميلاً بحرياً (22.2 كم)، منذ 2021/7/29،[126] ورفعت عدد تصاريح عمال قطاع غزة الذين يعملون في "إسرائيل" من 12 ألفاً إلى 20 ألفاً، قبل بداية شهر رمضان سنة 2022.[127]

مع اندلاع معركة طوفان الأقصى، أمر وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت، في 2023/10/9، بفرض حصار مطبق شامل على قطاع غزة.[128] وربط وزير الطاقة الإسرائيلي يسرائيل كاتس، في 2023/10/12، تقديم المساعدات الإنسانية أو الكهرباء أو المياه أو الوقود بإطلاق حركة حماس الأسرى الإسرائيلين لديها.[129]

وفي الضفة الغربية سيطرت حالة من الشكِّ على الطرف الإسرائيلي في إمكانية احتواء حالة الغليان والغضب المتصاعدة في الشارع الفلسطيني. وبحسب صحيفة هآرتس، فإن الإغراءات الاقتصادية لن تؤدي إلى تهدئة الوضع هناك.[130]

أبدت "إسرائيل" حرصها على استمرار التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية وترسيخه، خصوصاً مع تصاعد عمليات المقاومة في الضفة الغربية، وأكد يائير لابيد رئيس الحكومة الإسرائيلية، في 2022/9/8، أن "واحدة من الطرق لكبح التصعيد (في الضفة الغربية المحتلة) هي تقوية الأجهزة الأمنية الفلسطينية في المدن الفلسطينية".[131] في حين قال وزير الدفاع الإسرائيلي، بني جانتس، في 2022/8/18، "علينا الحفاظ على استقرارنا الأمني، وعلينا الحرص على التنسيق الأمني".[132] وفي أعقاب استضافة عباس في منزله قرب تل أبيب، في 2021/12/28،[133] أكد جانتس أن سبب لقائه أبو مازن هو الحفاظ على الأمن الإسرائيلي ومحاربة حركة حماس.[134]

ولم يكن إعلان الرئاسة الفلسطينية، في 2023/7/4، "قطع الاتصالات واللقاءات" مع "إسرائيل" رداً على شنّ الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية على مدينة جنين، أدت إلى استشهاد أكثر من 10 فلسطينيين وجرح 50 آخرين،[135] إلا مشهداً مكرراً في مسلسل ممتدّ منذ سنة 2015.[136] لكن وراء تلك التصريحات، ظلّ التنسيق الأمني مستمراً، وظلت أجهزة الأمن الفلسطينية تتناوب على ملاحقة المقاومين مع الاحتلال، فقبل أسبوع من الهجمة على مدينة جنين في 2023/7/3، جرى اتصالٌ هاتفيٌّ بين وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ؛ ثم شهدت، مع الساعات الأولى للهجوم الإسرائيلي، اعتقال أجهزة السلطة الفلسطينية مقاومَين من "كتيبة جبع"، في أثناء توجههما لمساندة رفاق السلاح في جنين. أحد المعلّقين على هئية البث الإسرائيلية (مكان) فسّر هذه الازدواجية بالقول إنها باتت مريحة للطرفين؛ أي أن تعلن السلطة عن وقف التنسيق حفظاً لماء الوجه أمام جمهورها، بينما يدير الطرفان اتصالاتهما تحت الطاولة.[137] وقال متحدث باسم الجيش الإسرائيلي، في 2023/7/3، إن "إسرائيل" أبلغت السلطة الفلسطينية والسلطات الأردنية بشأن عملية جنين.[138]

أدّت ممارسات الجانب الإسرائيلي في الضفة الغربية إلى إضعاف السلطة الفلسطينية وخلخة أركانها؛ من خلال الاقتحامات المتكررة للمناطق التي تسيطر عليها السلطة؛ واقتطاع جزء من

أموال الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وربط منع انهيار السلطة بوقف أنشطتها ضدّ الكيان الإسرائيلي في الساحة الدولية واستمرار التزامها بمقتضيات التنسيق الأمني؛ حيث أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في 2023/7/9، أن "مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينت)، قرر دعم خطوات منع انهيار السلطة الفلسطينية مقابل وقف السلطة أنشطتها ضدّ إسرائيل على الساحة الدولية".[139]

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، في 2023/7/9، أن الحكومة بحثت تقديم تسهيلات جديدة للسلطة الفلسطينية لتقويتها، من بينها إقامة منطقة صناعية في مدينة ترقوميا في الضفة الغربية، والموافقة على تطوير حقل غاز "غزة مارين Gaza Marine"، الواقع أمام شواطئ قطاع غزة، مع تقديم تسهيلات في ملف الديون.[140] إلا أن الوزراء في حكومة نتنياهو، بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن جفير وعميحاي إليهاو Amihai Eliyahu رفضوا تقديم أي تسهيلات اقتصادية أو مالية للسلطة، وفضّلوا انهيارها.[141]

على الرغم من الحرص الإسرائيلي، خلال هذه المرحلة، على عدم انهيار السلطة؛ خوفاً من تصاعد عمليات المقاومة ضدّ الاحتلال وخروج الوضع عن السيطرة؛ حيث رأى نتنياهو أن هناك "مصالح مشتركة" بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، مؤكداً أنه "لا مصلحة لنا في انهيارها، وحيث تعمل وتنجح فهي تقوم بذلك لنا".[142] إلا أن نتنياهو أكّد أنه يجب العمل على اجتثاث فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، وأشار إلى الاستعداد لفترة ما بعد محمود عباس.[143]

ورأى جالانت، في 2023/7/25، أن ما تقوم به السلطة الفلسطينية من مهام في جنين ومناطق أخرى، بمثابة مصلحة أمنية إسرائيلية.[144]

ومع الأيام الأولى للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في 2023/10/7، صعّد نتنياهو تهديده للسلطة حيث قال، في 2023/12/12، إن "إسرائيل" مستعدة لمحاربة قوات الأمن التابعة للسلطة في الضفة الغربية، مشدداً على أن قطاع غزة سيبقى تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية بعد الحرب. وأنه لن يسمح للسلطة الفلسطينية بالعودة للحكم في قطاع غزة بأي حال من الأحوال.[145] ويحاول نتنياهو استنساخ تجربة "روابط القرى" الموجودة في الضفة الغربية المحتلة، وتطبيقها في قطاع غزة، وفق خطط إدارة القطاع بعد الحرب وتقسيمه لمناطق تسيطر عليها العشائر والعائلات التي ستتولى الاتصال مع الإسرائيليين في توزيع المساعدات وتدبير حياة السكان، مع احتفاظ الجيش بالسيطرة الأمنية، بحسب ما نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت.[146]

ما تزال "إسرائيل" تولي اهتماماً كبيراً لقضية خلافة الرئيس محمود عباس، ومع غياب هذه القضية في المعالجات أو النقاشات داخل الأطر الرسمية للسلطة الفلسطنيية ومنظمة التحرير وحركة فتح أو حتى في النقاشات "العلنية" على المستوى الشعبي أو الفصائلي، بدا وكأن

"إسرائيل" تسعى لأن تملك ميزة احتكار المسألة والانفراد في التأثير على الحالة الفلسطينية، حتى على مستوى طرح الأسماء المرشحة والفرص وسيناريوهات ما بعد عباس، أو اليوم التالي في حال غاب عباس فجأة واحتمال حدوث فوضى أو صراع أو حتى اقتتال داخلي، وكيف ستتدخل "إسرائيل" في الأمر.

ما يزال حسين الشيخ أحد أبرز المرشحين لخلافة عباس، خصوصاً بعد تكليفه من قبل محمود عباس مهام أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في 2022/5/26.[147] كما يدعم ذلك طبيعة الجولات الخارجية التي يقوم بها ولقاءاته مع دوائر القرار في الدول التي يزورها. بالإضافة إلى لقاءاته السرية والعلنية مع مسؤولين إسرائيليين كبار. ففي 2022/3/9، التقى مع يائير لابيد وزير الخارجية الإسرائيلي في حكومة نفتالي بينيت، لمناقشة عملية التسوية؛ بحسب ما أعلن الشيخ.[148] كما ترأس الشيخ الوفد الفلسطيني المشارك في "قمة العقبة الأمنية"، التي انعقدت في 2023/2/26، والتي ضمّت مسؤولين من الحكومة الإسرائيلية، على رأسهم رئيس الشاباك رونين بار ومستشار الأمن القومي تساحي هنغبي، وإلى جانب مشاركة الولايات المتحدة ومصر والأردن.[149] كما التقى الشيخ سراً، مع هنغبي وبار ومنسق أعمال الحكومة الإسرائيلية بالضفة الغربية المحتلة غسان عليان Ghassan Alian في تل أبيب، في 2024/2/6، خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بهدف منع التصعيد بالضفة الغربية؛ ضمن ما أسمته "الجهود المشتركة" لتهدئة الأوضاع الميدانية قبل شهر رمضان، بحسب القناة 12 الإسرائيلية.[150]

**خلاصة** جاءت الانتخابات الإسرائيلية بحكومة هي الأكثر تطرفاً دينياً وقومياً في تاريخ "إسرائيل" والتي سادت المشهد السياسي طوال الفترة 2022–2023. وبقدر ما كانت هذه الحكومة راغبة في إحداث تغييرات جذرية في بنية "الدولة" وفي السعي لإغلاق الملف الفلسطيني، بقدر ما كانت النتائج معاكسة لرغباتها. وبغض النظر عن تفاقم الصراع المجتمعي؛ فقد جاءت معركة طوفان الأقصى زلزالاً جعل وجود "إسرائيل" نفسها ودورها الوظيفي ومستقبلها محل نقاش؛ وأحدثت سلسلة هزات أمنية وسياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية.

حملت سنة 2023 تطورات مهمة على الصعيد الإسرائيلي، حيث وصلت حالة الانقسام إلى مرحلة لم يعد فيها بالإمكان تجسير العلاقة بين الأطراف المختلفة. وقد عبّرت التغييرات الدستورية، وعلى الرغم من فشل الحكومة في تمريرها، عن هذا الانقسام وعن مفهوم وجوهر "إسرائيل" كـ"دولة يهودية". فقد انقسم المجتمع الإسرائيلي حول معنى تعريف "إسرائيل" كـ"دولة يهودية"، بين تيارات دينية، وليبرالية، وقومية، ومحافظة، وعلمانية، تصارعت

وتقاطعت جميعها حول هذا المفهوم. بالإضافة إلى أن الصراع تمحور حول فكرة "الدولة" نفسها وحدودها ومشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية.

وقد شكّلت عملية طوفان الأقصى والإخفاق في 2023/10/7 صدمة كبيرة للمجتمع الإسرائيلي، فقد كشفت العملية ضعف مؤسسات "الدولة"، وهشاشة الوزارات الحكومية التي لم تستطع التأقلم سريعاً مع الأوضاع المستجدة، كما كشفت العملية ضعف المؤسسة الأمنية بذراعيْها العسكري والاستخباراتي، وأظهرت غياب رجال "الدولة" الحقيقيين، وأعادت الحاجة إلى قيادات لهم خلفية ونزعة عسكرية في قيادة "الدولة".

يبدو أن الحرب على قطاع غزة تحمل تداعيات جمّة على "إسرائيل"، سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، واستراتيجياً، وبناء على ذلك ستعيش "إسرائيل" في الأعوام القادمة ما يمكن أن نطلق عليه "إسرائيل ما بعد غزة". هذا الحدث الذي سيبقى حاضراً في المشهد الإسرائيلي لأعوام عديدة. فكما أن "إسرائيل الثانية" تشكلت بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، فإن "إسرائيل الثالثة" تشكلت بعد 2023/10/7، غير أنه لم تتضح معالمها الحقيقية بعد، كما لم يتضح إلى أي مدى يمكنها التكيّف مع الأحداث ومواجهة التحديات.

ويتوقع أن تشهد المرحلة القادمة بعد انتهاء الحرب انتخابات جديدة تؤدي لإسقاط نتنياهو وحزبه، وربما انتهاء حياته السياسية، مع تطلع الشارع الإسرائيلي لقيادات سياسية ذات نزعة عسكرية، كما يتوقع تجميد التعديلات الدستورية، بانتظار ظروف أكثر استقراراً.

ويظهر أن حالة الانقسام في المجتمع الإسرائيلي سوف تتعمق حول الأفق السياسي لقطاع غزة وحلّ الدولتين، كما ستتزايد النزعة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي، مصحوبة بتوجهات عنصرية، وسيتفاقم التصدع الديني العلماني، والتنازع حول امتيازات المتدينين. ومن المتوقع أن تتفاقم الأزمة الاقتصادية الداخلية، جراء تداعيات الحرب على قطاع غزة، مما سيؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وغلائها، وتَقلُّص قطاع الهايتك وتعميق أزمته. وفي المقابل، من المتوقع زيادة الإنفاق الحكومي على المؤسسة العسكرية، وعلى أجهزة الاستخبارات المختلفة. كما سيتم تشكيل لجنة تحقيق رسمية في إخفاق 2023/10/7، والتي ستشكل وقوداً لتعميق الانقسام في المشهد الإسرائيلي.

# هوامش

[1] انظر: موقع لجنة الانتخابات المركزية: https://votes25.bechirot.gov.il (باللغة العبرية)

[2] بالنسبة لنتائج انتخابات الكنيست الـ 23، و24، انظر:
Elections for the Knesset, site of The Knesset, https://main.knesset.gov.il/EN/mk/Pages/Elections.aspx
أما بالنسبة لنتائج انتخابات الكنيست الـ 25، انظر: لجنة الانتخابات المركزية:
https://votes25.bechirot.gov.il (باللغة العبرية)

[3] انظر: إسرائيل: وزير القضاء يعلن عن خطته الإصلاحية في جهاز القضاء عشية بت المحكمة العليا بتعيين درعي وزيراً، موقع i24NEWS، 2023/1/4، انظر:https://www.i24news.tv/ar

[4] طوبا تسوميكي وايتان غليكمان، الهجوم غير المسبوق لرئيس المحكمة العليا: الخطاب الكامل للقاضية حيوت، **يديعوت أحرونوت**، 2023/1/12، في: https://www.ynet.co.il/news/article/hkylfr6co (باللغة العبرية)

[5] "دراما قضائية": المحكمة العليا الإسرائيلية تلغي "قانون الغاء بند المعقولية" الذي يقيد صلاحياتها، i24NEWS، 2024/1/1.

[6] عميحاي كوهن، احتجاج العسكريين ضدّ الانقلاب الدستوري هي مؤشر أولي لانهيار منظومة جيش الشعب، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2023/8/1، في: https://www.idi.org.il/articles/50355 (باللغة العبرية)

[7] تامير هايمن، سنحتاج سنوات لإصلاح ما تضرر منه الجيش – ويجب البدء من الآن، موقع معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، 2023/8/1، في: https://www.inss.org.il/he/social_media/idf (باللغة العبرية)

[8] المرجع نفسه.

[9] أريل هايمن، فخ قوات الاحتياط – وأيضاً الجيش، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، 2023/7/30. (باللغة العبرية)

[10] شلومو طايتلباوم، الاقتصاديون في رسالة ثانية: الأضرار الاقتصادية ستحدث بقوة وبسرعة لم نكن نتوقعها، صحيفة **كالكاليست**، 2023/3/2، في: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/hjtp7ctrj (باللغة العبرية)

[11] عماليا دويك، رسالة حادة لرؤساء قسم الميزانيات ضد التغييرات الدستورية: "ضربة شديدة للاقتصاد والسوق"، موقع ماكو، 2023/3/12، انظر: https://www.mako.co.il/ (باللغة العبرية)

[12] Zachy Hennessey, JP Morgan report warns: Israel's judicial reform will negatively impact economy, *The Jerusalem Post*, 3/2/2023, https://www.jpost.com/breaking-news/article-730497

[13] يائير غيبع، هكذا سوف ينتج الانقلاب الدستوري إلى كارثة في قطاع الهايتك، **كالكاليست**، 2023/2/2، في: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/hjsjgm002j (باللغة العبرية)

[14] حاييم هاندفوركر، أنا أقول للزملاء استعدوا للبديل الآن، عندما يختار مليون إسرائيلي ترك البلاد، سيكون أكثر صعوبة، صحيفة **ذا ماركر**، 2023/2/24. (باللغة العبرية)

[15] صوفي شولمن، لا تجلبوا لنا شركات هايتك إسرائيلية جديدة حتى نرى أين يتطور مسار تغيير النظام، **كالكاليست**، 2023/1/16، في: https://www.calcalist.co.il/calcalistech/article/rk3p8cbos (باللغة العبرية)

[16] مهند مصطفى، المشهد السياسي والعسكري في إسرائيل بعد "طوفان الأقصى"، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2023/10/28، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5772

[17] أوري بار–يوسف، بين 1973 و2023، صحيفة **هآرتس**، 2023/10/9. (باللغة العبرية)

[18] مهند مصطفى، المشهد السياسي والعسكري في إسرائيل بعد "طوفان الأقصى"، مركز الجزيرة للدراسات، 2023/10/28.

[19] عطارا غيرمن، تم تمهيد الطريق لتشكيل حكومة طوارئ وطنية، صحيفة **مكور ريشون**، 2023/10/10، في: https://www.makorrishon.co.il/news/678065 (باللغة العبرية)

[20] مهند مصطفى، تأثيرات الوضع السياسي الإسرائيلي على إدارة الحرب على غزة، مركز الجزيرة للدراسات، 2023/12/27، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5815

[21] موشيه كوهن، في ظل تحرير المخطوفين، انتعاش لليكود ونتنياهو، صحيفة **معاريف**، 2023/12/1، في: https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-1056342 (باللغة العبرية)

[22] نتالي شيم–طوف، استطلاع أخبار 13: أغلب الجمهور يعتقد أن على نتنياهو الاستقالة، موقع القناة 13، 2023/12/8، في: https://13tv.co.il/item/news/politics/politics/new-poll-903840583 (باللغة العبرية)

[23] إيهود أولمرت، وقف القتال مقابل المخطوفين، **هآرتس**، 2023/12/22. (باللغة العبرية)

[24] شلومو بن عامي، وجه الانتصار غير المؤكد، **هآرتس**، 2023/12/22. (باللغة العبرية)

[25] موقع "عنيان مركزي"، لبيد: يجب على نتنياهو الاستقالة حالاً وتشكيل حكومة وحدة وطنية مع الحريديم والمركز برئاسة الليكود، صحيفة **عنيان مركزي**، 2023/11/15، انظر: https://www.news-israel.net/ (باللغة العبرية)

[26] أوري مسغاف، جانتس: هذه المرة لن نسامحك، **هآرتس**، 2023/11/30. (باللغة العبرية)

[27] Benjamin Netanyahu: Our Three Prerequisites for Peace, *The Wall Street Journal*, 25/12/2023, https://www.wsj.com/articles/benjamin-netanyahu-our-three-prerequisites-for-peace-gaza-israel-bff895bd

[28] تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المواطنين العرب في شطرَي **القدس** (شرقيها وغربيها) بلغ في نهاية سنة 2022 نحو 384.7 ألفاً، وبناء على الزيادة السكانية السنوية في الوسط العربي التي تبلغ 2.4% فإن عددهم يبلغ في نهاية سنة 2023 نحو 394 ألفاً؛ فإذا ما حذفنا نحو خمسة آلاف يقيمون غربي **القدس**، فيتبقى نحو 389 ألفاً يقيمون شرقي **القدس**. انظر:

Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2023*, no. 74, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

[29] See Selected Data on the Occasion of Jerusalem Day 2023, CBS, 17/5/2023, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2023/159/11_23_159b.pdf (in Hebrew)

[30] معهد "أريج": تعداد المستوطنين في الضفة الغربية يقترب من المليون، موقع مدينة القدس، 2022/11/20، في: https://qii.media/news/40744. وانظر أيضاً:

Jewish settler population in West Bank hits a landmark, and under Israel's new government, it may soar, site of CBS News, 2/2/2023, https://www.cbsnews.com/news/israel-settlers-jewish-settlement-population-west-bank-netanyahu/; and West Bank settler population surges by nearly 3 percent in 2023, i24NEWS, 12/2/2024, https://www.i24news.tv/en/news/middle-east/palestinian-territories/1707734589-west-bank-settler-population-surges-by-nearly-3-percent-in-2023-report

[31] See CBS, http://www.cbs.gov.il/publications16/yarhon0116/pdf/b1.pdf; and CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/b1.pdf

[32] See The Times of Israel, 29/12/2022, https://www.timesofisrael.com/israels-population-approaches-9-7-million-as-2022-comes-to-an-end/#:~:text=73.6%25%20of%20residents%20Jewish%2C%2021.1,immigrants%20from%20Russia%20and%20Ukraine&text=Israel%20has%20close%20to%209.7,mark%20the%20end%20of%202022

[33] Israel in Figures, Selected Data From the Statistical Abstract of Israel 2022, CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/isr_in_n/sr_in_n22e.pdf; and Vital Statistics: Latest Population Statistics for Israel, site of Jewish Virtual Library, 5/2/2024, https://www.jewishvirtuallibrary.org/latest-population-statistics-for-israel

[34] Vital Statistics: Latest Population Statistics for Israel, Jewish Virtual Library, 5/2/2024.

[35] Ibid.

36 CBS, *Statistical Abstract of Israel 2023*, no. 74, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

37 العنف والجريمة في المجتمع العربي، التقرير السنوي لمركز "أمان" – المركز العربي لمجتمع آمن لعام 2023، موقع مركز أمان – المركز العربي لمجتمع آمن، 2023/12/31، انظر: https://aman–center.net/

38 Aaron Boxerman and Talya Minsberg, Private Gun Ownership in Israel Spikes After Hamas Attacks, *The New York Times*, 15/12/2023, https://www.nytimes.com/2023/12/15/world/middleeast/israel-gun-ownership-spikes.html

39 انظر: مؤشر العنصرية والتحريض 2022، موقع حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، 2023/3/28، في: https://7amleh.org/2023/03/28/mushr-alansryh-walthrydh-mrkz-hmlh-yrsd-685-alf-khtab-ansry-wmhrdh-fy-allghh-alabryh-fy-alaam-2022

40 Media Release, Population of Israel on the Eve of 2023, CBS, 29/12/2022, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2022/426/11_22_426e.pdf

41 See Media Release, Immigration to Israel 2022, CBS, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/ 2023/280/01_23_280b.pdf

42 Israeli exodus: 370,000 flee since October 7, seeking homes in Europe, Site of Jordan News, 11/12/2023, https://www.jordannews.jo/Section-20/Middle-East/Israeli-exodus-370-000-flee-since-October-7-seeking-homes-in-Europe-32933

43 For 1990–1996, see CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/21_13_050t1.pdf
As for 1996–2023, see CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/e1.pdf

44 *The Jerusalem Post*, 16/8/2018, https://www.jpost.com/Israel-News/Israelis-emigrating-Lowest-number-in-nearly-three-decades-565015

45 Rosh Hashana 2023: World Jewish population reaches 15.7 million, i24NEWS, 16/9/2023, https://www.i24news.tv/en/news/judaism/1694847188-rosh-hashana-2023-world-jewish-population-reaches-15-7-million

46 See Jewish Americans in 2020, site of Pew Research Center, 11/5/2021, https://www.pewforum.org/2021/05/11/jewish-americans-in-2020/; and Debate Over the Number of American Jews (2021), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/debate-over-how-many-american-jews

47 Vital Statistics: Jewish Population of the World (1882–Present), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/jewish-population-of-the-world

48 Bank of Israel, "Annual Report 2020," March 2021, https://boi.org.il/media/jqrnd0yx/annual-full.pdf

49 الجزيرة.نت، 2021/5/21.

50 سوليكا علاء الدين، زلزال "طوفان الأقصى" يهزّ الإقتصاد الإسرائيلي، موقع الاقتصاد والأعمال، 2023/12/13، انظر: https://www.iktissadonline.com

51 بنك إسرائيل يحذر: نفقات الحرب ستبلغ 68 مليار دولار، الجزيرة.نت، 2024/1/23.
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2024/1/23، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.771.

52 بنك إسرائيل يحذر: نفقات الحرب ستبلغ 68 مليار دولار، الجزيرة.نت، 2024/1/23.

53 بنك إسرائيل: خسائر قطاع البناء الإسرائيلي ضعف التوقعات، الجزيرة.نت، 2024/4/2.

54 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0324/f1.pdf

55 Ibid.

[56] A Fifth of Israelis' Income Declines Amid War; Almost Half Fear Economic Difficulty, *Haaretz*, 19/12/2023, https://www.*haaretz*.com/israel-news/2023-12-19/ty-article/.premium/a-fifth-of-israelis-income-declined-amid-war-almost-half-fear-economic-difficulty/0000018c-839a-db89-ad8f-f3ba54850000; Poverty rate in Israel skyrockets following military offensive in Gaza, site of Middle East Monitor (MEMO), 19/12/2023, https://www.middleeastmonitor.com/20231219-poverty-rate-in-israel-skyrockets-following-military-offensive-in-gaza/; Amid War, Half of Israelis Fear Economic Difficulty, site of The Communist Party of Israel, 20/12/2023, https://maki.org.il/en/?p=31459; and Alternative Poverty Report 2023, site of Latet, 2023, https://www.latet.org.il/upload/files/170521879265a392e859470447415.pdf (in Hebrew)

[57] تقرير مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية حول الفقر 2022، موقع مؤسسة التأمين الوطني، 2023/12/28، انظر: https://www.btl.gov.il/About/news/Pages/DochONI2023b.aspx (باللغة العبرية)

[58] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_04.pdf

[59] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_03.pdf

[60] Ibid; and CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_04.pdf

[61] See Ministry of Finance of Israel, Government Revenue and Expenditures, https://www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/data-for-2023-eng/en/budget-execution_budget-execution-estimate_BudgetExecutionEstimate_GovRevenue_2023.xlsx

[62] انظر: الجزيرة.نت، 2024/3/13؛ وانظر أيضاً:

The Knesset, 13/3/2024, https://main.knesset.gov.il/ar/news/pressreleases/pages/press13032024_3.aspx; and Ministry of Finance of Israel, Government Revenue and Expenditures, https://www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/data-for-2024/he/budget-execution_budget-execution-estimate_BudgetExecutionEstimate_BudgetDeficit_2024.xlsx

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2024/3/13، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.66.

[63] بعد محاولات.. حكومة إسرائيل تصدق على الموازنة المعدلة لـ 2024، الجزيرة.نت، 2024/1/15؛ وانظر أيضاً:

Cabinet approves 2024 budget, making cuts to offset massive wartime defense boost, The Times of Israel, 15/1/2024, https://www.timesofisrael.com/cabinet-approves-budget-making-cuts-to-offset-massive-wartime-defense-boost/

[64] الجزيرة.نت، 2024/2/26. وانظر أيضاً:

Israel plans $60bn debt raising and tax rises to fuel defence spending, *Financial Times* newspaper, 26/2/2024, https://www.ft.com/content/b84aae92-3bbb-49db-b021-befbeb0fb0f1

[65] **العربي الجديد**، 2024/3/4.

[66] الجزيرة.نت، 2024/2/8. وانظر أيضاً:

Public set to pay for NIS 33b state revenue shortfall, site of Globes, 8/2/2024, https://en.globes.co.il/en/article-public-set-to-pay-for-nis-33b-state-revenue-shortfall-1001470759

[67] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/fr_trade12_2023/td1s.pdf; https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/fr_trade12_2023/td1.pdf

[68] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/fr_trade12_2023/td1.pdf

[69] See Israel's Trade Balance of Manufacturing Exports and Imports by Technological Intensity, 2022, CBS, 24/7/2023, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2023/240/16_23_240e.pdf

[70] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/h5.pdf; https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/yarhon1223/h5.pdf

[71] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/h3.pdf; https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/yarhon1223/h3.pdf

[72] Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," site of Congressional Research Services (CRS), 1/3/2023, https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL33222/49

تجدر الملاحظة إلى أن موقع Jewish Virtual Library ذكر أن المساعدة الأمريكية المقدمة إلى "إسرائيل" بلغت 160.55 مليار دولار خلال الفترة 1949–2023. انظر:

US Foreign Aid to Israel: Total Aid (1949–present), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/total-u-s-foreign-aid-to-israel-1949-present (seen 28/2/2024)

[73] Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," CRS, 1/3/2023.

[74] White House to Congress: We want $106 billion for the wars and the border, POLITICO, 20/10/2023, https://www.politico.com/news/2023/10/20/white-house-to-congress-we-want-106-billion-for-the-wars-and-the-border-00122704

[75] Patricia Zengerle, US military support for Israel: What does it provide?, Reuters, 8/4/2024, https://www.reuters.com/world/middle-east/what-military-support-does-us-provide-israel-2024-04-08

[76] بالنسبة للسنوات 1949–2021، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020–2021** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص 263.

أما بالنسبة لسنتي 2022–2023، انظر:

Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," CRS, 1/3/2023.

[77] وكالة الأناضول، 2022/10/23.

[78] The Times of Israel, 3/5/2023, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/idf-announces-a-series-of-appointments-to-general-staff

[79] Israel Military Strength, 2024, site of Globalfirepower.com, https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=israel

[80] i24NEWS, 23/4/2023, https://www.i24news.tv/en/news/israel/defense/1682233971-idf-survey-reveals-combat-units-attracting-fewer-recruits

[81] **الشرق الأوسط**، 2023/8/19.

[82] **الشرق الأوسط**، 2024/2/8.

[83] المرجع نفسه.

[84] بسبب الحرب: 40% من الطلاب الإسرائيليين يفكرون بالتخلي عن الدراسة، عرب 48، 2024/2/13؛ وانظر أيضاً:

42% of Israeli student reservists in army consider leaving school: Poll, site of Anadolu Agency, 11/2/2024, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/42-of-israeli-student-reservists-in-army-consider-leaving-school-poll/3134039

[85] Dror Shalom and Anat Kurz, *Strategic Survey for Israel 2022: A Time for Decisions* (INSS, January 2022), https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2022/02/StrategicAssessment21-22_ENG_5.pdf

[86] Tamir Hayman, Ram Yavne and Anat Kurz, *Strategic Analysis for Israel 2023: Israel Among the World's Democracies* (INSS, February 2023), https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2023/02/StrategicAssessment22-23_ENG.pdf

[87] Site of The National News, 24/4/2023, https://www.thenationalnews.com/mena/2023/04/24/isaac-herzog-israels-main-existential-threat-comes-from-within

[88] **العربي الجديد**، 2023/5/23.

[89] Daniel Pipes, "What Does 'Victory' Really Mean to the Israel Defense Forces," *The Jerusalem Post*, 26/11/2020, https://www.jpost.com/opinion/idf-sees-victory-as-rapid-destruction-of-enemy-capabilities-opinion-650265

[90] Jean-Loup Samaan, "The 'Dahya Concept' and Israeli Military Posture vis-à-vis Hezbollah since 2006," *Comparative Strategy* journal, vol. 32, no. 2, 2013, pp. 146–159.

[91] عرب 48، 2023/12/16.

[92] Jean-Loup Samaan, "IDF 'Decisive Victory' and Israel's Quest for a New Military Strategy," *Middle East Policy* journal, site of Middle East Policy Council, no. 3, 2023, https://mepc.org/journal/decisive-victory-and-israels-quest-new-military-strategy

[93] IDF 'Ghost' unit uses new tech to fight Hamas in Gaza, *The Jerusalem Post*, 31/12/2023, https://www.jpost.com/israel-hamas-war/article-780104

[94] The Times of Israel, 8/10/2023, https://www.timesofisrael.com/authorities-name-44-soldiers-30-police-officers-killed-in-hamas-attack/

[95] **القدس**، 2024/2/5.

[96] The Times of Israel, 1/1/2024, https://www.timesofisrael.com/idf-deaths-of-29-of-170-soldiers-in-gaza-op-were-so-called-friendly-fire-accidents/

[97] Franz-Stefan Gady, "Israel's Military Tech Fetish Is a Failed Strategy," *Foreign Policy* magazine, 26/10/2023, https://foreignpolicy.com/2023/10/26/israel-hamas-gaza-military-idf-technology-surveillance-fence-strategy-ground-war/#cookie_message_anchor

[98] The IDF's New Multi-Year Program: "Ascent" , site of The Israel Defense Forces (IDF), 8/8/2023, https://www.idf.il/en/articles/2023/the-idf-s-new-multi-year-program-ascent/

[99] Yaakov Lappin, "Ma'alot (Ascent): The IDF Will Need to Drastically Update Its Multi-Year Program," The Begin-Sadat Center for Strategic Studies (BESA), 1/11/2023, https://besacenter.org/maalot-ascent-the-idf-will-need-to-drastically-update-its-multi-year-program/

[100] Israeli Navy first time in US Navy-led international maritime exercise, *The Jerusalem Post*, 17/2/2023, https://www.jpost.com/israel-news/article-696812

[101] *The Jerusalem Post*, 1/2/2022, https://www.jpost.com/israel-news/article-695222

[102] الجزيرة.نت، 2022/11/29.

[103] The times of Israel, 26/1/2023, https://www.timesofisrael.com/israel-us-wrap-up-largest-ever-joint-drill-in-message-to-iran/

[104] انتهاء مناورة مشتركة للقوات البرية الإسرائيلية اليونانية والأمريكية، موقع الجيش الإسرائيلي، 2023/2/23، في: https://www.idf.il/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/exercises/greece-army-idf-23

[105] The Times of Israel, 8/6/2023, https://www.timesofisrael.com/idf-wraps-up-major-drill-focused-on-multi-front-war-with-iran-middle-east-proxies

[106] The Times of Israel, 5/6/2023, https://www.timesofisrael.com/in-first-idf-sends-troops-to-participate-in-major-us-led-drill-in-morocco

[107] Ministry of Defense Spokesperson's Statement: Israel Sets New Record in Defense Exports: Over $12.5 Billion in 2022, Israeli Prime Minister's Office, 14/6/2023, https://www.gov.il/en/departments/news/esibat

[108] The Times of Israel, 14/6/2023, https://www.timesofisrael.com/israeli-arms-sales-doubled-in-a-decade-hit-new-record-of-12-5-billion-in-2022

[109] Ministry of Defense Spokesperson's Statement: Israel Sets New Record in Defense Exports: Over $12.5 Billion in 2022, Israeli Prime Minister's Office, 14/6/2023.

[110] *Israel Hayom* newspaper, 18/3/2024, https://www.israelhayom.com/2024/03/18/israel-concerned-biden-officials-trying-to-slow-arm-shipments-to-israel/

[111] *The Wall Street Journal*, 1/12/2023, https://www.wsj.com/world/middle-east/u-s-sends-israel-2-000-pound-bunker-buster-bombs-for-gaza-war-82898638

[112] وكالة الأناضول، 2024/2/18.

[113] موقع راديو كندا الدولي، 2024/1/31، انظر: https://ici.radio-canada.ca/rci/ar

[114] منصة تأكد الإعلامية، 2024/2/8، انظر: https://verify-sy.com

[115] الجزيرة.نت، 2023/12/17.

[116] Site of Eldiario, 12/2/2024, https://www.eldiario.es/internacional/espana-mando-municion-israel-pese-haber-anunciado-tenia-suspendidas-exportaciones-armamento-cat_1_10909622.html

[117] سكاي نيوز عربية، 2024/2/12.

[118] Site of Middle East Eye, 12/2/2024, https://www.middleeasteye.net/news/war-on-gaza-indian-made-israel-killer-hermes-drone-make-way

[119] *Haaretz*, 14/12/2023, https://www.*haaretz*.com/israel-news/2023-12-14/ty-article/israel-approves-supplementary-wartime-budget-for-2023/0000018c-6838-de5e-a3ef-6bfd79920000

[120] The Times of Israel, 12/12/2023, https://www.timesofisrael.com/additional-budget-funds-for-financing-gaza-war-approved-for-final-knesset-votes/

[121] سكاي نيوز عربية، 2024/1/1.

[122] وكالة الأناضول، 2024/1/7.

[123] وكالة الأناضول، 2024/1/16.

[124] See CBS, Statistical Abstract of Israel nos. 68–74, 2017–2023, http://www.cbs.gov.il/reader/shnatonenew_site.htm

[125] تقوم "إسرائيل" باستمرار بتعديل منطقة الصيد البحري وفقاً لمستوى التوتر حول غزة، وتسمح أحياناً للمراكب بالصيد حتى مسافة 15 ميلاً بحرياً، وأحياناً أخرى تقلصها إلى ستة أميال أو تحظر الصيد فيها كلياً، تنص اتفاقية "أوسلو" على السماح للصيادين بالإبحار مسافة 20 ميلاً بحرياً (قرابة 37 كم) بعيداً عن الشاطئ، انظر: عرب 48، 2023/4/15.

[126] موقع قناة الميادين، 2023/8/1.

[127] **الشرق الأوسط**، 2022/3/27.

[128] صحيفة **الخليج**، الشارقة، 2023/10/9.

[129] **القدس العربي**، 2023/10/12.

[130] عرب 48، 2022/9/11.

[131] عرب 48، 2022/9/8.

[132] عرب 48، 2022/8/18.

[133] الجزيرة.نت، 2021/12/29.

[134] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/1/3.

[135] الجزيرة.نت، 2023/7/3.

[136] **العربي الجديد**، 2023/7/7.

[137] المرجع نفسه.

[138] **الشرق الأوسط**، 2023/7/3.
[139] وكالة سبوتنيك عربي، 2023/7/9.
[140] المرجع نفسه.
[141] الجزيرة.نت، 2023/7/9.
[142] **الأخبار**، 2023/6/27.
[143] الجزيرة.نت، 2023/6/26.
[144] **القدس**، 2023/7/25.
[145] الجزيرة.نت، 2023/12/12.
[146] نتنياهو يدرس فرص التعاون مع عشائر في غزة بعد الحرب، **الشرق الأوسط**، 2023/12/29.
[147] وكالة وفا، 2022/5/26.
[148] تايمز أوف إسرائيل، 2022/3/11.
[149] عرب 48، 2023/2/26.
[150] الجزيرة.نت، 2024/2/7.

# The Palestine Strategic Report 2022-2023

# التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023

## هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2022-2023 الذي يصدر للمرة الثالثة عشر على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2023؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير اثنا عشر أستاذاً وباحثاً متخصصاً، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية؛ وقد طبعت معركة طوفان الأقصى هذا التقرير بطابعها الخاص.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-614-494-052-5

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net